وزارة العمل
Ministry Of Labour

التقرير السنوي لعام 2025
Annual Report 2025

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظّم

صاحب السمو الملكي

الأمير حسين بن عبد الله الثاني

(ولي العهد المعظّم)

المحتويات

المقدمة..... 5
نبذة..... 6
الرؤية..... 6
الرسالة..... 6
القيم الجوهرية..... 7
الأهداف الاستراتيجية..... 7
الهيكل التنظيمي..... 8
رؤى التحديث الملكي 10
رؤية تحديث القطاع العام..... 13
محور تعزيز القرار وتطوير الأداء المؤسسي..... 14
الموارد البشرية والتطوير المؤسسي..... 14
متابعة الإنجاز والأداء الحكومي..... 18
العلاقات العامة والإعلام..... 19
التعاون الدولي..... 20
السياسات والدراسات..... 23
الشؤون المالية..... 26
تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني..... 27
رؤية التحديث الإقتصادي..... 31
محور تنظيم سوق العمل..... 32
علاقات العمل..... 32
عمل المرأة..... 33
العمالة غير الأردنية..... 36
محور العمل اللائق..... 42
التفتيش..... 42
السلامة والصحة المهنية..... 43
محور التشغيل والتدريب..... 47
التشغيل والإرشاد المهني..... 47
الفروع الإنتاجية..... 49
البرنامج الوطني للتشغيل..... 51
رؤية تحديث القطاع العام..... 53
محور التشريعات 54
الشؤون القانونية..... 54

المقدمة

يسر وزارة العمل أن تقدم تقريرها السنوي لعام 2025، والذي يستعرض أبرز الإنجازات والمبادرات التي نفذتها الوزارة في مجال تنظيم سوق العمل وتطوير أدواته، من خلال إطلاق نظام معلومات سوق العمل، الذي أسهم في تعزيز دقة البيانات والمؤشرات الإحصائية ودعم عملية صنع القرار المبني على الأدلة، وتزامن ذلك مع تكثيف الجهود المبذولة ضمن البرنامج الوطني للتشغيل، الذي شكّل ركيزة أساسية في توليد فرص عمل مستدامة للمواطنين وتعزيز مشاركتهم في النشاط الاقتصادي، ما شهد العام توسعاً ملحوظاً في أعداد الفروع الإنتاجية وتطويرها، الأمر الذي انعكس إيجاباً على توفير فرص العمل والحد من معدلات البطالة، إلى جانب تمكين المجتمعات المحلية اقتصادياً وتحفيز التنمية في مختلف المحافظات.

وتُوِّجت هذه الجهود بتحقيق إنجازات محورية في مجال التحول الرقمي، وتطوير منظومة التفتيش والرقابة بما يعزز كفاءتها وفاعليتها، فضلاً عن المراجعة المستمرة للتشريعات والأنظمة والقوانين الناظمة لسوق العمل، بما يضمن تحقيق التوازن بين أطراف الإنتاج، وحماية حقوق العمال وأصحاب العمل، وترسيخ بيئة عمل أكثر استقراراً وعدالة واستدامة.

يتضمن هذا التقرير تفصيلاً للبرامج والأنشطة التي قامت بها الوزارة، وذلك في إطار سعيها الدؤوب لتحقيق أهداف خطتها الاستراتيجية وقيمها الجوهرية، وبما ينسجم مع رؤى التحديث الملكية السامية وأهداف التنمية المستدامة ومعايير العمل الدولية والعربية.

لقد حرصنا في هذا التقرير على تسليط الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز بيئة العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتمكين القوى العاملة، وتوفير فرص عمل لائقة، إلى جانب تطوير تشريعات سوق العمل التي تضمن حقوق جميع الأطراف.

نأمل أن يكون هذا التقرير مرجعاً قيّماً لكافة الجهات المعنية والشركاء، وأن يسهم في تبادل المعرفة وتعزيز الشـــراكة الفاعلة بين أطراف الإنتاج: الحكومة، أصـــحاب العمل، والعمال، بالإضـــافة إلى جميع الجهات ذات الصلة. إننا نؤمن بأن التعاون المشترك هو حجر الأساس لتحقيق رؤيتنا المشتركة نحو سوق عمل مزدهر ومستدام يخدم مصلحة الوطن والمواطن.

خالد محمود البكار

وزيـــــر العمـــــل

نبذة

تتولى وزارة العمل أداء المهام الرئيسية التالية وفقاً لأحكام مواد قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته ونظام التنظيم الإداري لوزارة العمل رقم (174) لسنة 2016 وتعديلاته، وتعتبر وزارة العمل من الوزارات الخدمية التي تسعى إلى تقديم الخدمات للمواطنين، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية والأذرع التنفيذية للوزارة ومن أبرز أدوارها:

- تنظيم سوق العمل الأردني ووضع الإجراءات اللازمة لتوفير فرص العمل والتشغيل للأردنيين بالتعاون مع الجهات المختصة.
- الإشراف على شؤون العمل والعمال وممارسة جميع الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بتلك الشؤون والمنصوص عليها في التشريعات.
- تسجيل نقابات العمال ونقابات أصحاب العمل.
- المساهمة والمشاركة في أعمال اللجنة الثلاثية والقيام بالمهام والصلاحيات المناطة بها والواردة في نظام اللجنة الثلاثية لشؤون العمل رقم (21) لسنة 2012 وقانون العمل.
- تنمية التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والعربية المختلفة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية وبما يخدم قطاع العمل.

الرؤية

سوق عمل فاعل بعمالة وطنية مؤهلة ومنتجة، جاذب للكفاءات، في بيئة عمل مستقرة وآمنة.

الرسالة

تنظيم سوق العمل وتطويره وفقاً لأفضل الممارسات وضمان العدالة وتكافؤ الفرص من خلال استخدام عمالة مؤهلة ومنتجة وتعزيز ريادة الأعمال وتسويق الكفاءات في الخارج وإيجاد منظومة متكاملة من المعايير والسياسات والأدوات الرقابية الفاعلة وفق نهج تشاركي مع كافة الشركاء.

القيم الجوهرية

1. العدالة وتكافؤ الفرص.
2. الشراكة.
3. الإنتماء وروح الفريق.
4. النزاهة والشفافية والمساءلة.
5. تجذير ثقافة التميز المؤسسي.
6. الريادة وروح المبادرة والإبداع.

الأهداف الاستراتيجية

1. زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل من منطلق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال رفع إنتاجية العامل وتغيير ثقافة العمل نحو العمل المهني والتقني، وتعزيز مشاريع التشغيل الذاتي.
2. تقليل التجاوزات التي تحدث في سوق العمل من خلال تنظيم شؤون العمالة وتعزيز جهاز التفتيش والسلامة والصحة المهنية والحماية الإجتماعية وتعزيز علاقات العمل وتنظيم العمل المهني.
3. تعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لضمان تضافر الجهود في التشغيل وتحسين حاكمية قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.
4. رفع جودة الخدمات المقدمة وأتمتتها من خلال ضمان تطبيق معايي الجودة وتحسين وتطوير الأداء المؤسسي ودعم الإبداع والإفكار الإبتكارية.

الهيكل التنظيمي لوزارة العمل / المركز

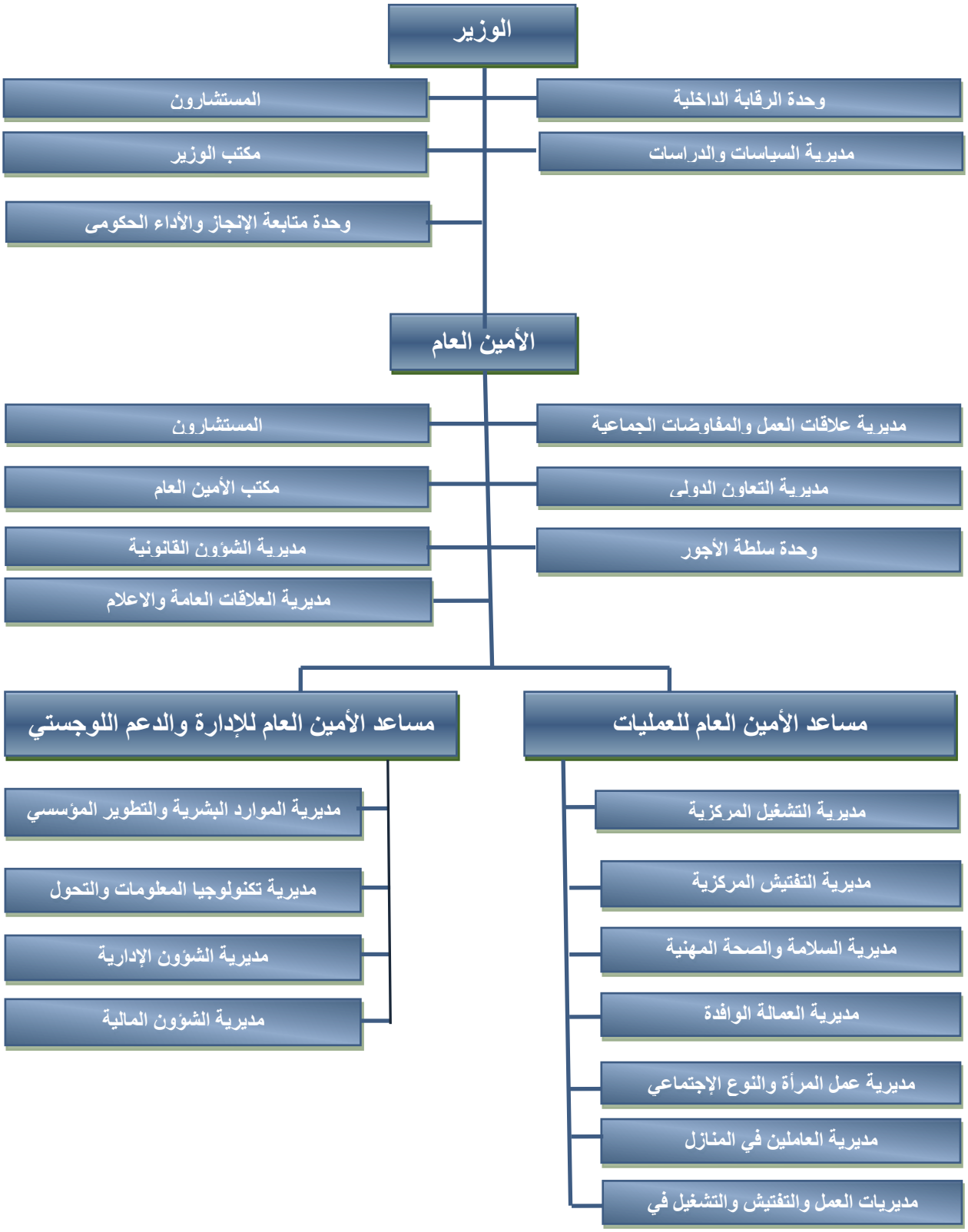

الهيكل التنظيمي لوزارة العمل / الميدان

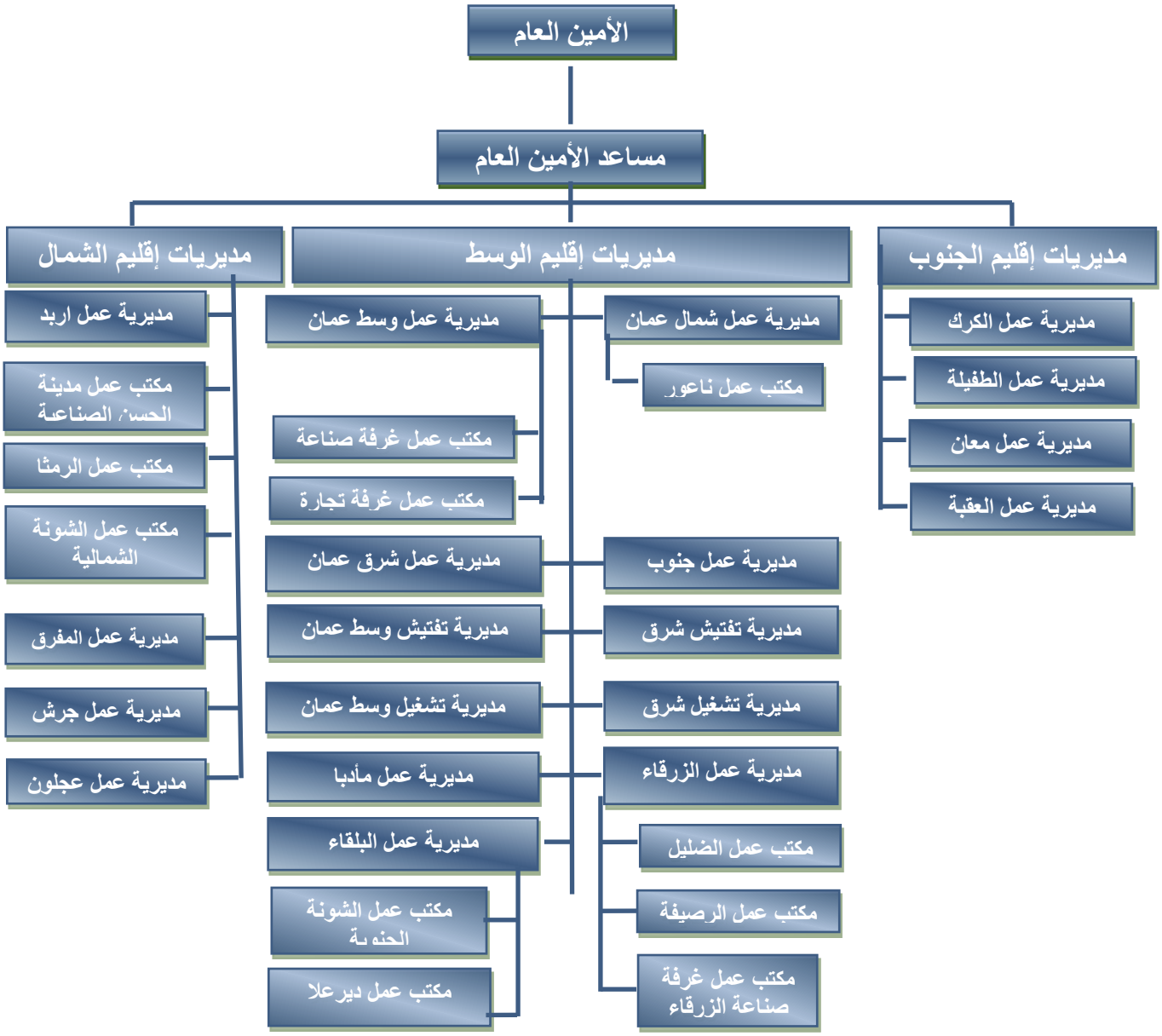

رؤى التحديث الملكي

أطلق جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين رؤية ملكية ثاقبة للتحديث بمحاوره الاقتصادية والسياسية والإدارية، وتهدف هذه الرؤية إلى بناء أردن مزدهر وديمقراطي، يتمتع بحكومة فاعلة. وتعتبر الرؤية بمثابة خارطة طريق واضحة لمستقبل المملكة خلال الأعوام 2023–2033، مصممة للاستجابة للتحديات الحالية واستشراف آفاق التنمية الشاملة.

تهدف محاور التحديث الملكي إلى تحقيق أهداف واضحة؛ فالتحديث الإقتصادي يركز على إطلاق الإمكانيات الاقتصادية للأردن وتحويله إلى مركز إقليمي للاستثمار والإبتكار. أما التحديث السياسي، فيهدف إلى تعزيز مسيرة الإصلاح الديمقراطي وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار، ويسعى التحديث الإداري إلى بناء جهاز حكومي رشيق وفعال وشفاف، يقدم خدمات عالية الجودة للمواطنين والمستثمرين، ويواكب التطورات المتسارعة، وتعمل هذه المحاور الثلاثة معًا كمنظومة متكاملة ومتناغمة، لدفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة في الأردن، وبناء مستقبل مزدهر يلبي طموحات الأردنيين.

تُعد رؤية التحديث الاقتصادي ركيزة أساسية في مسيرة الإصلاح الشامل التي دعا إليها جلالة الملك عبد الله الثاني، وتلعب وزارة العمل دورًا محوريًا في ترجمة أهداف هذه الرؤية على أرض الواقع، خاصةً فيما يتعلق بضمان خلق فرص عمل للأردنيين وتحسين جودة حياتهم.

فالرؤية تهدف بشكل شامل إلى توفير مليون فرصة عمل جديدة خلال العقد المقبل، وهو ما يقع في صميم اختصاص وزارة العمل التي تسعى، من خلال برامجها ومبادراتها، إلى تنظيم سوق العمل، وتأهيل القوى العاملة، وتسهيل عملية التوظيف، بما يخدم هذه الغاية الوطنية الكبرى ويعكس التوجيهات الملكية السامية لدعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للشباب الأردني.

وتشمل رؤى التحديث الملكي ثلاثة مسارات، ورؤى فرعية أساسية تضم مجموعة محاور تنفيذية كما هو مبين بالشكل رقم (1) :

شكل رقم (1): رؤى التحديث الملكي

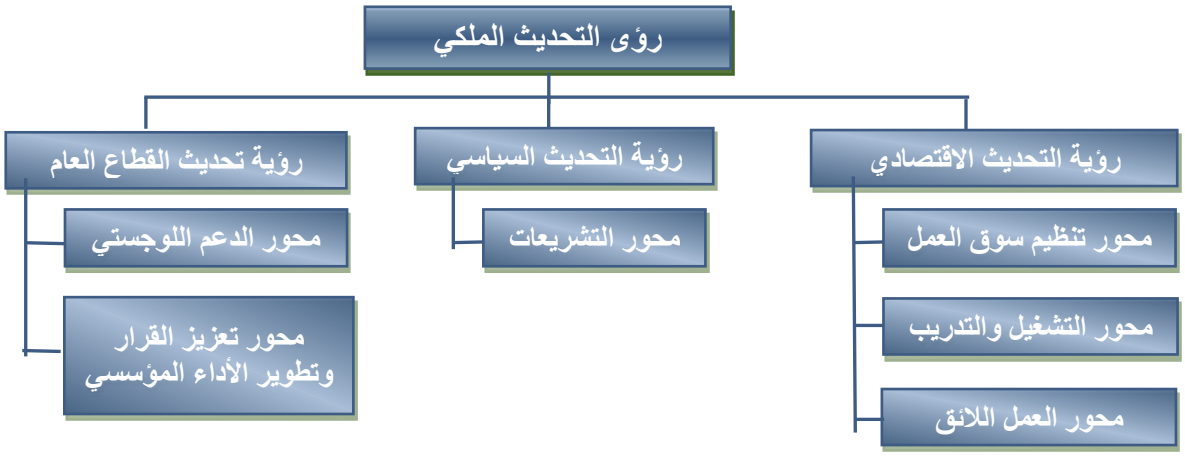

وقد عكست المحاور الرئيسة لرؤى التحديث الملكي على الخطط التنفيذية للوزارة التي تنفذها مديرياتها كافة، بحيث تتولى كل مديرية تحقيق أهداف المحاور الأساسية للرؤى كل حسب اختصاصه كما هو مبين بالشكل رقم (2) و الشكل رقم (3) والشكل (4) :

شكل رقم (2): رؤية تحديث القطاع العام

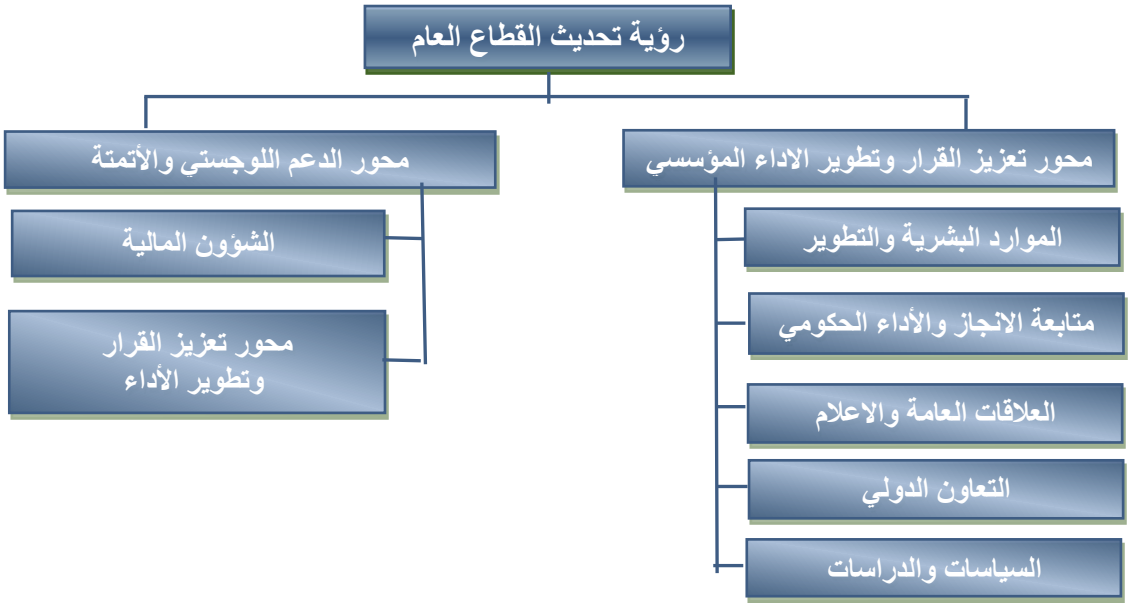

شكل رقم (3): رؤية التحديث الاقتصادي

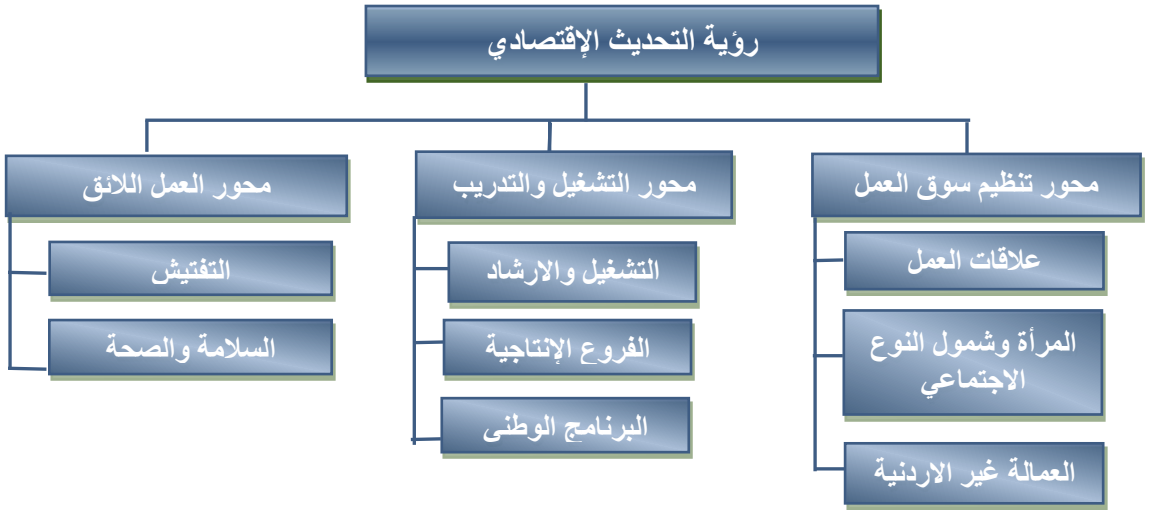

شكل رقم (4): رؤية التحديث السياسي

رؤية تحديث القطاع العام

الأردن دولة قانون ومؤسسات وثري في مجال الإدارة العامة وتقديم الخدمات، وقد جاء اهتمام جلالة الملك عبدالله الثاني بالتحديث الإداري للقطاع العام من خلال الرؤية الملكية والتي تبنت الوزارة مسارها من خلال محوري : تعزيز القرار وتطوير الأداء المؤسسي، ومحور الدعم اللوجستي والأتمتة، وتعمل الوزارة بتنفيذ هذه المحاور من خلال مهامها الرئيسية كما يلي :

شكل رقم (5): رؤية تحديث القطاع العام

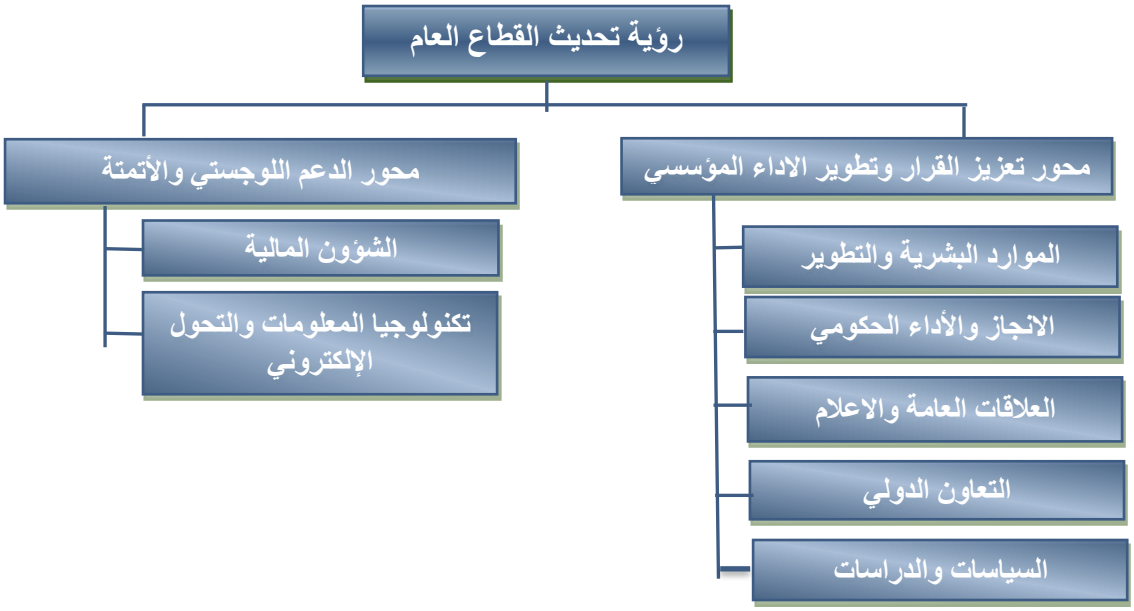

محور تعزيز القرار وتطوير الأداء المؤسسي

الموارد البشرية والتطوير المؤسسي

تُعد مديرية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي من المديريات الحيوية في الهيكل التنظيمي للمؤسسات الحكومية، حيث تضطلع بدور استراتيجي في إدارة وتنمية رأس المال البشري وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي. وتتمحور مهامها حول تخطيط الموارد البشرية، واستقطاب الكفاءات، وتطوير قدرات الموظفين، إضافة إلى تحسين بيئة العمل بما ينسجم مع التشريعات والأنظمة المعمول بها، كما تسهم المديرية في إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بالموارد البشرية والتطوير المؤسسي، ومتابعة تطبيقها بما يحقق أهداف المؤسسة ويرفع من مستوى الإنتاجية والجودة في تقديم الخدمات وتعمل أيضاً على تطوير الهياكل التنظيمية، وتحديث بطاقات الوصف الوظيفي، وتعزيز ثقافة الأداء المبني على الكفايات، بما يدعم تحقيق التميز المؤسسي والاستدامة، وتُشكل المديرية حلقة وصل رئيسية بين الإدارة العليا والموظفين، من خلال إدارة عمليات تقييم الأداء، والتدريب والتطوير، وتحفيز العاملين، بما يعزز من روح الفريق والانتماء المؤسسي، ويسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة بكفاءة وفعالية.

- **أعداد الموظفين في الوزارة**

بلغ عدد الموظفين في وزارة العمل لعام 2025 ما مجموعه (724) موظف، وبزيادة ما مجموعها (32) موظف أي ما نسبته (4.6)% عن عام 2024، ويعود الى احداث شواغر للتعيين على جدول تشكيلات الوظائف، وقد شكلت وظائف الفئة الاولى النسبة الأعلى بواقع (68%) أما الفئة الثانية فبلغت نسبتها (9%) والفئة الثالثة بلغت نسبتها (15%) وأخيرًا نسبة وظائف العقود السنوية (8%) وفقاً لاحكام نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام رقم (33) لسنة 2024 وتعديلاته.

جدول (1): تطور أعداد موظفي وزارة العمل حسب الجنس للاعوام 2023-2025

الجنس	السنة		
	2023	2024	2025
ذكور	466	455	481
اناث	243	237	243
المجموع	709	692	724

❖ **في مجال تخطيط وإدارة الموارد البشرية**

تم التركيز على توفر الكفاءات البشرية المناسبة في الوقت والمكان المناسبين وبالكفاءة المطلوبة من خلال تحليل احتياجات الوزراة من القوى العاملة، مروراً بالتخطيط للتوظيف والاستقطاب، وانتهاءً بتطوير الموظفين وإدارة أدائهم وتحفيزهم والعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الموارد البشرية، والتنبؤ

بالاحتياجات المستقبلية استناداً إلى دراسة عبء العمل التي تم تنفيذها عام 2025، بما يسهم في تقليل الفجوات الوظيفية ورفع كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد وتطبيق السياسات والإجراءات التي تضمن بيئة عمل محفزة وعادلة، وتعزز من إنتاجية الموظفين ورضاهم الوظيفي مما يعزز من دور الموارد البشرية كشريك استراتيجي في دعم متخذي القرار وتحقيق التميز المؤسسي والاستدامة.

❖ **من أهم إنجازات تخطيط وإدارة الموارد البشرية**

- تطوير نماذج التنبؤ بالاحتياجات الوظيفية بناءً على مؤشرات الأداء والبيانات الإحصائية، من خلال اعداد دراسة عبء العمل لعام 2025.
- مواءمة الهياكل التنظيمية مع متطلبات العمل وتحسين توزيع الموارد البشرية من خلال نظام التنظيم الإداري الجديد الذي تم اقراره مؤخراً.
- إعداد وتحديث الوصف الوظيفي لكافة الوظائف وفق أفضل الممارسات.
- احداث 145 وظيفة على جدول تشكيلات الوظائف لعام 2025 لتعزيز القوى العاملة في الوزارة وتعزيز منضومة التفتيش في الوزارة.

❖ **مجال تنمية الموارد البشرية**

يتم التركيز على رفع كفاءة الموظفين من خلال التدريب المستمر حيث بلغت نسبة المتدربين إلى إجمالي موظفي الوزارة (60%)، وقد بلغ عدد الدورات الداخلية (220) دورة بينما الدورات الخارجية (25) دورة، وقد تلقى التدريب (293) متدرب من الذكور، و(147) متدرب من الإناث، أما فيما يخص أعداد المتدربين في مركز الوزارة فقد بلغ (155) متدرب بينما بلغ عدد المتدربين من الميدان (285) متدرب حيث يتم إشراك جميع موظفي الوزارة في مختلف المديريات ومن جميع الأقاليم الإدارية بالمملكة في البرامج التدريبية.

من أهم البرامج التدريبية المتخصصة ما يلي:

- الحاق (14) مرشد مهني بدورتين تدريبيتن حول قانون الالهجرة الألماني الجديد ومختص حركة العمالة وذلك بالتعالون مع الوكالة الامانية للتعاون الدولي GIZ .
- تم تدريب (7) مرشدين مهنيين للحصول على شهادة مزاولة مهنة في الارشاد المهني.
- تدريب وتهيئة ضباط ارتباط الوزارة على إعداد الخطط التنفيذية وإدخال الإنجازات على نظام المتابعة والتقييم الإلكتروني، حيث تم تدريب (19) من ضباط الارتباط على النظام خلال عام 2025.
- التدريب على دمج النوع الاجتماعي في خطط الوزارة للمختصين في إعداد الموازنة.
- الحاق (20) مفتش عمل للمشاركة في دورة لاجتياز امتحان شهادة النيبوش العامة الدولية في السلامة والصحة المهنية وذلك بدعم ILO بهدف رفع قدرات مفتشي السلامة والصحه المهنية.

❖ **مجال تطوير الأداء المؤسسي ورفع سوية الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة لزيادة جودتها وضبط جودة سير العمليات:**

- تم تحليل تقارير المتسوق الخفي الناتجة عن (24) زيارة ميدانية لمديريات ومكاتب عمل وزارة العمل خلال عام 2025 ، ورصد الملاحظات ونقاط التحسين حيث تم اعداد خطة تحسينية و معالجة الملاحظات لرفع جودة الخدمات وتعزيز تجربة متلقي الخدمة ومتابعة تنفيذها مع المديريات المعنية ضمن المخصصات المتوفرة.
- تم تحديث وتطوير (52) بطاقة من بطاقات الخدمات التي تقدمها الوزارة إضافة إلى تعبئة مؤشرات الأداء لكل خدمة لغايات تبسيط الإجراءات والتسهيل على متلقي الخدمة ورفع الخدمات على السجل الوطني للخدمات الحكومية.
- تم إعداد وتنفيذ دراسة لقياس رضا الموظفين لعام 2025 بهدف استخدامها في تطوير العمل ورفع مستوى الأداء وتحسين البيئة الوظيفية لمعالجة نقاط الضعف والثغرات والارتقاء بالموارد البشرية وتطوير خطط للتدريب والتأهيل والإحلال والتعاقب الوظيفي، وأظهرت النتائج أن نسبة رضا الموظفين بلغت (74%) بزيادة مقدار (5%)عن عام 2024
- تم إعداد دراسة لقياس رضا الشركاء لعام 2025 بهدف تطوير قنوات الاتصال والتواصل مع شركاء الوزارة ورفع مستوى الخدمات المشتركة وتطويرها بصورة تكاملية لتحقيق الأهداف الوطنية والقطاعية المشتركة بإجمالي عدد (60) شريك، وأظهرت النتائج أن نسبة رضا الشركاء بلغت (91%) بزيادة مقدار(5%) عن عام 2024
- تم إعداد دراسة لقياس رضا متلقي الخدمة بهدف تقييم جودة الأداء وتحسين الخدمات لغايات قياس سرعة الإنجاز وكفاءة الموظفين ورضا الجمهور وتحليل مواطن القوة والضعف وأظهرت النتائج أن نسبة رضا متلقي الخدمة بلغت(69%)، مقابل(31%)عدم رضا خلال عام 2025
- حققت منصة "بخدمتكم" مستوى أداء مرتفع في التعامل مع طلبات وإستفسارات متلقي الخدمة بإجمالي عدد طلبات 1469 طلب خلال عام 2025 ، حيث بلغت نسبة الاستجابة للطلبات 97%، مما يعكس كفاءة وسرعة التفاعل مع الجمهوروتم إغلاق 95% من الطلبات الواردة، بما يدل على فعالية المتابعة والمعالجة وسجلت المنصة 0% من الطلبات التي تجاوزت الإطار الزمني المحدد، وهو مؤشر متميز على تنظيم استقبال الشكاوي والاقتراحات من المواطنين ومعالجتها وفق أطر ممنهجة تضمن الشفافية وسرعة الإستجابة.
- بلغ عدد الموظفين المعينين خلال عام 2025 بموجب عقود محددة المدة (27) موظفاً، حيث تم تنفيذ برنامج الإرشاد الوظيفي للموظفين الجدد وفق منهجية منظمة لدعم

اندماجهم في بيئة العمل وتم جمع وتحليل استبيانات تقييم الإرشاد الوظيفي من الموظفين الجدد وأظهرت النتائج مستوى رضا مرتفع جداً، حيث بلغت نسبة الرضا (99%)، مما يعكس جودة البرنامج وفعاليته.

- تم البدء بتنفيذ أعمال نمذجة خدمات الحكومة ل (83) خدمة وعملية من خدمات الوزارة والمديريات التابعة لها حيث هي عملية لتمثيل وتصوير إجراءات العمل والخدمات بشكل مرئي ومنهجي (مثل المخططات والرسوم التوضيحية)، بهدف فهم تدفق العمليات ضمن منهجية متكاملة لتعزيز حوكمة المعلومات وقد شملت النمذجة تحديد أصول المعلومات الحساسة لكل خدمة إستنادًا إلى متطلبات الإطار الوطني للأمن السيبراني حيث تدعم هذه النمذجة بناء بنية تحتية سيبرانية قوية ومستدامة وتعزز جاهزية الوزارة في حماية البيانات وتمكين التحول الرقمي الآمن.
- حرصت الوزارة على تعزيز حضورها المؤسسي من خلال المشاركة الفاعلة في الجوائز المحلية والدولية المتخصصة حيث شاركت الوزارة في عدد من الجوائز المرموقة، من أبرزها Prizes WSIS ، هدفت المشاركة فيها إلى إبراز المبادرات الريادية والمشاريع التحولية التي تنفذها الوزارة في مجالات التحول الرقمي وتطوير الخدمات الحكومية حيث شاركت الوزارة في مشروع (انظمة التفتيش الإلكترونية في وزارة العمل/غرفة السيطرة) وأسهمت هذه المشاركات في تعزيز سمعة الوزارة المؤسسية على المستويين الإقليمي والدولي، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتعكس المشاركة في هذه الجوائز التزام الوزارة بتبني معايير التميز المؤسسي والابتكار في تقديم الخدمات.
- شاركت الوزارة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية الدورة التاسعه (2023-2024) وحققت المرتبة العاشرة، حيث تم إعداد خطة تحسين شاملة خلال عام 2025 استنادًا إلى نتائج التقييم وتقارير التغذية الراجعة الصادرة عن الجائزة وجرى التنسيق مع المديريات المعنية لتنفيذ متطلبات الخطة التحسيمنية من خلال إصدار عدد من التعاميم الرسمية لمتابعة الإنجاز وتعزيز الالتزام بتنفيذ الأنشطة المطلوبة.

متابعة الإنجاز والأداء الحكومي

تعنى وحدة متابعة الإنجاز والأداء الحكومي بمتابعة تنفيذ مبادرات ومشاريع رؤية التحديث الاقتصادي ومؤشرات الأثر ، بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة وتعزيز جودة العمل المؤسسي، وذلك من خلال الإشراف على تنفيذ الخطط ومتابعة القرارات والتوصيات وإعداد التقارير الدورية التي تعكس مستوى التقدم والإنجاز.

وخلال عام 2025، تمكنت الوحدة من استكمال المرحلة الأولى من البرنامج التنفيذي 2023–2025، حيث تابعت تنفيذ الأولويات والبرامج المرتبطة برؤية التحديث الاقتصادي، و تميزت المرحلة الأولى من البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023–2025) بأنها مرحلة تأسيسية تهدف إلى تسريع النمو، جذب الاستثمارات، وتوفير فرص العمل. تركز على تطوير التشريعات، رفع كفاءة الموارد البشرية، وتحقيق التحول الرقمي ضمن محركات النمو الثمانية، مع مراجعة دورية لتقييم الإنجازات.

كما وقامت الوحدة بإعداد الخطة التنفيذية للوزارة ضمن المرحلة الثانية من البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2026–2029، والتي تهدف إلى تعزيز استدامة الأداء الحكومي وتوسيع نطاق المبادرات والمشاريع، مع التركيز على تطوير التشريعات والأنظمة بما يتلاءم مع المستجدات الوطنية والدولية، وضمان مواءمتها مع الخطط الاستراتيجية للوزارة.

وتندرج مشاريع ومبادرات وزارة العمل ممثلة بوحدة متابعة الإنجاز والأداء الحكومي ضمن محرك الريادة والإبداع وهو أحد المحاور الرئيسية في رؤية التحديث الاقتصادي الأردنية، ويهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز إقليمي للابتكار. يركز المحرك على دعم المشاريع الريادية، تطوير المهارات، وتهيئة بيئة تعليمية وتنظيمية محفزة لنمو الأعمال الناشئة.

يركز محرك الريادة والإبداع على إعداد المواهب المؤهلة لمتطلبات وظائف المستقبل، ويشمل قطاعات التعليم والتدريب المهني والتقني، إضافة إلى قطاع العمل والتشغيل.

فقد ساهمت الوحدة في متابعة إدراج مشاريع وزارة العمل في هذا المحرك، حيث توزعت المشاريع على محورين رئيسيين:

- قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني :ويشمل مبادرات تطوير المناهج، تعزيز التدريب العملي، إدماج التكنولوجيا الحديثة في التعليم، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص لتأهيل الشباب لسوق العمل.
- قطاع العمل والتشغيل :ويضم مشاريع مرتبطة بتوسيع فرص التشغيل، دعم برامج التشغيل الوطنية، تعزيز سياسات سوق العمل، وتطوير قواعد بيانات العمالة بما يواكب متطلبات الاقتصاد الحديث.

كما عملت الوحدة على ضمان مواءمة هذه المشاريع مع مؤشرات الأداء المحددة في البرنامج التنفيذي الثاني، والتي تتضمن قياس أثر المبادرات على معدلات التشغيل، جودة التدريب، ومستوى مشاركة القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية.

وبذلك، فإن إطلاق المرحلة الثانية لم يكن مجرد انتقال زمني، بل شكل نقلة نوعية في تعزيز دور وزارة العمل ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، من خلال مشاريع عملية في التعليم والتدريب والعمل والتشغيل، بما يسهم في بناء قاعدة بشرية مؤهلة تدعم النمو الاقتصادي المستدام.

العلاقات العامة والإعلام

تبرز العلاقات العامة من خلال مديرية العلاقات والإعلام التي تقوم برصد ومتابعة كل ما يُعنى بنشاط الوزارة في وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، وإيضاح موقفها من القضايا المنشورة عنها أو من خلالها، كما قامت مديرية العلاقات العامة والإعلام بوضع الخطط والبرامج التي من شأنها رفع مستوى عمل الوزارة مثل الخطة الإعلامية والعلاقات العامة، وتبرز أهم إنجازات الوزارة في مجال الإعلام والعلاقات العامة بما يلي :

جدول رقم (2): إنجازات الاعلام والعلاقات العامة

النشاط	العدد
عدد الحملات الاعلامية	10
عدد متابعة الحملات الاعلامية حسب النشاط	210
عدد الفعاليات التي تم تصويرها وأرشفتها	422
عدد الاخبار والنشاطات المنشورة على الصفحة	552
عدد الاخبار المنشورة على موقع الوزارة	552

- **مراكز الخدمات الحكومية**

انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية جاءت مراكز الخدمات الحكومية كأحد مخرجات البرنامج التنفيذي لخارطة تطوير القطاع العام بهدف الارتقاء بجودة الخدمات الحكومية وتحسين تجربة المواطن في الحصول عليها تقدم الوزارة مجموعة من الخدمات أهمها:

جدول رقم (3): إنجازات مراكز الخدمات الحكومية

النشاط	العدد
تصديق شهادات خبرة	6819
إعتمادية أمر دفع	459
طباعة التصاريح المقدمة إلكترونياً	87
طباعة تصاريح عمل	5579

التعاون الدولي

تتضمن مهام مديرية التعاون الدولي لتعزيز الشراكات الثنائية وبناء جسور التعاون مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية والاقليمية من خلال إعداد ومتابعة وتوثيق الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها المملكة الاردنية الهاشمية مع الدول الاخرى في مجال العمل، والمساهمة والتنسيق في تنظيم المؤتمرات والندوات الدولية والاقليمية، بالاضافة الى تسويق الكفاءات الاردنية للخارج، وتوجيه المنح والقروض الدولية لدعم مشاريع التنمية الوطنية ومتابعة تنفيذها بالتوافق مع الأهداف الاستراتيجية لوزارة العمل.

كما تقوم مديرية التعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من أجل تفعيل إطار وطني للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين في الاردن ضمن مسار الالتزامات الدولية في وثيقة العهد الاردني (Jordan Compact) ومسار خطة الاستجابة الاردنية للأزمة السورية (Jordan Response Plan)، بما يحقق الاهداف والرؤيا الوطنية وتعزيز برامج التنمية الشاملة وتحديداً التمكين الاقتصادي للاردنيين واللاجئين السوريين في سوق العمل ضمن آلية الموافقات على مشاريع التمويل الاجنبي بشقيها (الانساني والتنموي) وتعزيز آليات الاعتماد على الذات إقتصادياً ودعم برامج سبل العيش (Liveliho) والعمل على توجيه أنشطة تلك المشاريع لتحقيق اكبر أثر ملموس لتضمن تحويل الأزمة الى فرص تنموية واقتصادية.

- **الاتفاقيات الدولية والتنسيق مع الجهات المانحة:**

- إعداد كافة الاجراءات والمخاطبات اللازمة لمشاركة وفد المملكة الاردنية الهاشمية في مؤتمري العمل العربي والدولي .

- دراسة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبروتوكولات الثنائية مع الدول بالتعاون مع المديريات المعنية في الوزارة، حيث تم توقيع برنامج تنفيذي في مجال تنقل الايدي العاملة مع دولة الكويت بتاريخ 2025/7/9، وتمت دراسة اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع كل من جمهور ية بوروندي، غانا، ليبيا، لبنان، سوريا، المغرب، سلطنة عمان، كينيا، نيبال تمهيداً للتوقيع عليهم.
- التحضير لاجتماعات اللجان العليا المشتركة التي تنظمها وزارة الصناعة والتجارة والتموين بين الأردن وكل من مصر ،قطر ، الكويت ، تركيا وحضور الاجتماعات الفنية ومتابعة أعمالها والقرارات الصادرة بموجبها والتي تقع ضمن اختصاص الوزارة ،
- عقد الاجتماع الاول للجنة الاردنية – الفلبينية المشتركة لمراجعة تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن التعاون العمالي الموقعة بين الحكومتين وكذلك بحث القضايا المتعلقة بالعمالة الفلبينية.
- عقد عدد من الاجتماعات مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية بالاضافة الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية للمساهمة في تسويق الكفاءات الأردنية للعمل في القطاعات المختلفة وذلك التنسيق مع المديريات المعنية في الوزارة.

- متابعة مشاريع تشغيل الأردنيين في المانيا (مشروع تشغيل الممرضين الأردنيين في المانيا (Triple Win) ،مشروع المركز الألماني الأردني لحركة العمالة (GJC)، حيث بلغ عدد المستفيدين الذين تم تشبيكهم مع الجانب الالماني (22) مستفيد.
- تمت المساهمة بدراسة (5) مشاريع للمساعدات الفنية الخارجية المقدمة للوزارة وذلك بالتعاون مع المديريات المعنية.
- تم التنسيق لزيارة عدد (14) من الوفود العربية والاجنبية.
- تم مناقشة وحل (6) قضايا عالقة مع الدول المصدرة للعمالة.
- تم التنسيق لمشاركة المملكة الاردنية الهاشمية في عدد (11) مؤتمرات واجتماعات عقدتها المنظمات الدولية والهيئات الاقليمية والدولية لتبادل الخبرات والمعلومات في مجال العمل.
- تم التنسيق وحضـــور الندوة الـــــتي اعدتها منظمة العمل العربية بعنوان "الندوة القومية حول تطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني لصناعة رواد أعمال المستقبل " واعداد تقرير بذلك.
- تم التنسيق والمشاركة في (7) اجتماعات تمهيدية مع الجهات الرسمية بشأن تعزيز التعاون في مجال العمل مع الدول الاخرى.
- تم دراسة مؤشرات قرض المساعدة المالية الكلية الرابع (2025-2026) المقدم من الاتحاد الأوروبي بقيمة 500 مليون يورو. والذي تمت الموافقة عليه من قبل رئاسة الوزراء بتاريخ (2025/08/17).
- تم إعداد مصفوفة المتابعة على برامج المنح والقرض التي تشرف الوزارة على تنفيذها مرتين سنوياً بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمديريات الفنية المعنية بالوزارة.
- تم المتابعة بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمديريات المعنية بوزارة العمل على تقدم العمل على مصفوفة مؤشرات القروض التالية: 1. "البرنامج الموجه بالنتائج لتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن الممول من البنك الدولي خلال الأعوام (2024-2028)". 2. قرض المساعدة المالية الكلية الرابع (2025-2026) المقدم من الاتحاد الأوروبي.

➢ **الاستجابة للأزمة السورية والتمويل الاجنبي:**

- متابعة قرارات مجلس الوزراء المتعلقة باعفاءآت اللاجئين السوريين من رسوم تصاريح العمل وتحديد الفئات المستهدفة فيها كالعاملين في المصانع المستفيدة من قرار تبسيط قواعد المنشأ وبرامج النقد مقابل العمل والاعفاء من رسوم الأثر الرجعي حتى 2025/6/30 .
- مراجعة مشاريع خطة الاستجابة للأزمة السورية المتعلقة (بخطة الاستجابة) وكل ما يتعلق بقطاع سبل العيش من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع الجهات المنفذة، حيث يتم التنسيق لبحث وتطوير أنشطة المشاريع وتحليل الانشطة وإبداء الرأي عليها وارسال بعض منها للمديرية

المعنية بالاشراف والمتابعة لبعض الجوانب الفنية، ويكون رد الوزارة على المشاريع (بالموافقة، او التعديل على الأنشطة، او عدم إختصاص، او الرفض) حسب ما يتلائم مع رؤية وإختصاص وزارة العمل، عدد (25) مشروع .

- مراجعة المشاريع الواردة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي المتعلقة (بالتمويل الاجنبي) وتحليل الانشطة وإبداء الرأي عليها وارسال بعض منها للمديرية المعنية بالاشراف والمتابعة لبعض الجوانب الفنية، ويكون رد الوزارة على المشاريع (بالموافقة، او التعديل على الأنشطة، او عدم إختصاص، او الرفض) حسب ما يتلائم مع رؤية وإختصاص وزارة العمل، عدد(12) مشروع.
- تحضير خطة الاستجابة الاردنية للازمة السورية للعام (2024-2026) بالتنسيق مع الجهات المعنية وتطوير خطة قطاع سبل العيش وإطار الإستجابة والتدخلات الإنسانية، كذلك المشاركة في التقرير السنوي لتبسيط قواعد المنشأ بالتشارك مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وتزويد العديد من الجهات ببيانات العمالة السورية بهدف عكس أرقام حقيقية لإعداد تصاريح العمل لمختلف القطاعات الإقتصادية، ومراجعة مسودة الدراسات والتقارير الواردة بهذا الخصوص، تم إعداد تقرير ربعي عن العام 2023 بالإشتراك مع وزارة الصناعة والتجارة ومنظمة العمل الدولية بهدف الإستفاده وتوسعة بنود إتفاقية قواعد المنشأ مع الإتحاد الأوروبي وإستيفاء أعداد ونسب العمالة من اللاجئين السوريين الحاصلين على تصاريح العمل لمتطلبات التقدم في تنفيذ الإتفاقية والذي تم تنفيذها بالأعوام 2025-2026.
- تزويد المنظمات والجهات المعنية ببيانات تفصيلية حول التعليمات المتعلقة باللاجئين السوريين واعداد التصاريح الصادرة بشكل تراكمي وسنوي وشهري من حيث (الجنس والنشاط الاقتصادي والمحافظات وداخل وخارج المخيمات ونوع التصاريح الصادرة في كل قطاع) مثل: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الداخلية، مديرية شؤون اللاجئين ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، مديرية الاعلام ، مديرية الشؤون القانونية. عدد (4) تقرير.

السياسات والدراسات

تقوم مديرية السياسات والدراسات بالمساهمة في إعداد الخطط الوطنية والقطاعية وتحديثها والخاصة بقطاع التشغيل والتدريب لضمان موائمتها مع رؤية التحديث الاقتصادية ومتابعة سير العمل في تحقيقها، وإعداد الخطة الإستراتيجية لوزارة العمل وخطط العمل للمديريات والمشاريع التي تنفذها ومتابعة إنجازها ربعياً، كما يتم إعداد الدراسات والتقارير الإحصائية المتخصصة وبشكل دوري لرصد المؤشرات الخاصة في سوق العمل، وتتمثل الانجازات في ما يلي:

❖ **السياسات والمتابعة والتقييم:**

- المشاركة والمتابعة في إعداد الخطط التنفيذية للمديريات والمشاريع للعام2025.
- إعداد تقارير سردية حول الانجاز الربعي والنصف سنوي والسنوي لانجازات الوزارة .
- متابعة تنفيذ برامج الوزارة وسير العمل للمشاريع والمؤشرات ضمن قانون موازنة الوزارة لعام 2025.
- تطوير وإعداد تقارير سير العمل الربعية لمحور (فرصة) وضمان تقييم مؤشراته بفاعلية ضمن استراتيجية الحماية الاجتماعية.(2025-2019)
- المساهمة في إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي للاستجابة لاحتياجات المرأة وتمكينها اقتصاديًا.
- المساهمة في تنفيذ الخطة التنفيذية لسياسة شمول النوع الاجتماعي ضمن فريق النوع الاجتماعي.
- المشاركة بمجموعة العمل المعنية بالسياسات التابعة للبرنامج الإقليمي لتعميم التشغيل في التجارة والاستثمار (METI).
- المشاركة بمجموعة العمل المعنية بالخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن القومي رقم 2250 حول "الشباب والسلام والأمن" (2024–2027).
- متابعة المؤشرات الدولية من خلال الخطط الوطنية المعتمدة لتنفيذها مثل مؤشر المعرفة ومؤشر الابتكار.
- إعداد وتطوير الخطة التحسينية لتقرير جهوزية الأعمال، واستكمال تعبئة الاستبيان الخاص به، بالإضافة إلى إقرار واعتماد الخطط التطويرية المستهدفة لرفع قيمة المؤشر وضمان تحسين الأداء العام.
- في ضوء تعزيز الشراكة مع الشركاء فقد تمت المشاركة بإعداد بعض محاور الاستراتيجيات المختلفة والخطط التنفيذية الخاصة بها مثل الاستراتيجية الوطنية للسكان، والاستراتيجية الوطنية للشباب، والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار البشر، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات.

❖ **التخطيط الاستراتيجي:**

- قيادة الجهود المؤسسية لإعداد وتطوير "الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل (2026-2030)"، وضمان مواءمتها مع التوجهات الوطنية لتمثل خارطة طريق واضحة لمستقبل قطاع العمل.
- المشاركة في إعداد وتطوير "البرنامج القطري للعمل اللائق "بالشراكة مع منظمة العمل الدولية (ILO)؛ بهدف تعزيز فرص العمل العادل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام من خلال تفعيل النهج التشاركي الثلاثي (حكومة، أصحاب عمل، عمال).
- متابعة دورية متكاملة لجمع بيانات المشاريع التنموية في كافة محافظات المملكة؛ لتزويد رئاسة الوزراء بتقارير ومؤشرات محدّثة حول نسب الإنجاز وسير العمل، وحصر المشاريع المستقبلية بكلفها التأشيرية، ليتم عرضها خلال جلسات مجلس الوزراء في المحافظات لدعم اتخاذ القرار وتوجيه الدعم التنموي.
- إجراء تحليل لبرنامج الإدارة والخدمات المساندة ضمن مشروع "الموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين"، لضمان التوزيع العادل للموارد وتحقيق تكافؤ الفرص في الإنفاق الحكومي.
- متابعة ملف الأولويات المشتركة مع منظمة العمل الدولية (ILO) ؛ لضمان تعظيم الاستفادة من البرامج والمشاريع وتحقيق أعلى درجات التنسيق الدولي.
- التأسيس والتنسيق للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الانتقال نحو العمالة المنظمة، من خلال التعاون مع منظمة العمل الدولية في تنظيم ورشة تشاورية وطنية بهذا الخصوص، والمشاركة في إعداد ومراجعة الدراسة المعنونة "نحو نهج منسق للانتقال إلى الاقتصاد المنظم في الأردن"، كما تم عرض نتائج الدراسة وتوصياتها على رئاسة الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة وتحديد الخطوات التنفيذية اللاحقة.
- المساهمة الفاعلة والتأثير في رسم السياسات الوطنية عبر تقديم التغذية الراجعة التخصصية للخطط والاستراتيجيات ، ومن أبرزها: "الاستراتيجية الوطنية للشباب"، و"الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن"؛ بما يضمن دمج قضايا العمل والحماية الاجتماعية فيها.
- الشراكة الفاعلة في مشروع الحماية الاجتماعية للمرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مشروع "هي منّا") بالتعاون مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ) ؛ كمبادرة مبتكرة تضمن توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل النساء في القطاعات غير الرسمية، العاملات في المنازل، وذوات الدخل غير المنتظم.
- المساهمة الفنية في إعداد "استراتيجية إدارة المخاطر (2026-2030)"، وبناء سجل ومصفوفة المخاطر المؤسسية وفق نموذج (5*5)، وتطوير بطاقات وصف المخاطر؛ مما يرفع من جاهزية الوزارة في استشراف الأزمات وضمان استمرارية الأعمال.

- المشاركة ضمن الفريق لتطبيق الإطار العام للأمن السيبراني في الوزارة؛ حيث تم اعتماد نموذج لرسم وصف العمليات المؤسسية، والمشاركة ضمن فريق حصر المخاطر السيبرانية وفق منهجية FAIR (Riskالعالمية، وتم إعداد بطاقات المشاريع ذات العلاقة للمساهمة في "الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2025-2028)".

❖ **الدراسات والاحصاءات:**

- إطلاق النسخة الأولى من نظام معلومات سوق العمل LMIS، والذي يتضمن العديد من المؤشرات المختلفة للشركاء في قطاع العمل، كون الوزارة هي الجهة المرجعية المسؤولة عن تنفيذ متطلبات رؤية التحديث الاقتصادي فيما يخص سوق العمل، ولتعزيز عملية صنع القرار المبني على الأدلة، وتوفير مرجع موحد للمعلومات والإحصاءات الخاصة بسوق العمل في المملكة بما يدعم عملية التخطيط ورسم السياسات والإجراءات عبر التقارير التحليلية والمؤشرات المنشورة على النظام، وذلك من خلال الرابط (https://lmis.mol.gov.jo/ar/matrix).
- توقيع مذكرة تفاهم مع دائرة الإحصاءات العامة بهدف تبادل البيانات وإعداد الدراسات الخاصة في قطاع العمل، من أجل تعزيز التكامل المؤسسي، وتحسين جودة البيانات وتوحيد مصادرها، بما يسهم في إعداد دراسات أكثر دقة وموثوقية لدعم السياسات الوطنية الداعمة لرؤية التحديث الإقتصادي.
- تحديث نسخة (التصنيف الأردني المعياري للمهن JSCO-2021 / التصنيف الأردني المعياري للمهن JSCO-2021) بإضافة مهن جديدة بالتشاور مع الشركاء وعكسه على نظام إلكتروني خاص به من أجل مواكبة التغيرات المتسارعة في سوق العمل وظهور مهن جديدة، وتحسين عمليات تصنيف بيانات التشغيل والتوظيف وتحليلها بما ينسجم مع المعايير المهنية الحديثة.
- إصدار تقرير "مؤشرات سوق العمل الوطنية 2020-2024" ونشره على الموقع الالكتروني للوزارة، من أجل توفير مرجع إحصائي شامل يعكس تطورات سوق العمل واتجاهاته، ولتمكين صناع القرار والباحثين والشركاء من الإستفادة من المؤشرات الوطنية في التخطيط والتقييم والدراسات.
- إعداد دراسة بعنوان دور التعليم والتدريب في تعزيز المشاركة الإقتصادية للمرأة الاردنية في سوق العمل ونشرها وإيداعها لدى المكتبة الوطنية، لما لها من أهمية في توفير البيانات الخاصة بالمرأة الأردنية، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية عبر توفير أدلة علمية تسهم في تطوير السياسات والبرامج ذات العلاقة بالتعليم والتدريب والتشغيل.
- تقديم مشورات علمية للجامعات المختلفة فيما يخص استحداث التخصصات الأكاديمية وتزويدها بالمعلومات الخاصة لواقع التخصصات في سوق العمل، بقصد تعزيز مواءمة مخرجات التعليم مع

متطلبات سوق العمل، والحد من الإختلالات بين العرض والطلب على المهارات والتخصصات المختلفة.

- جرد وتصنيف وتبويب البيانات الخاصة بالوزارة على منصة جرد وتصنيف البيانات، ورفع البيانات التي صنفت بأنها عامة ومتاحة على منصة البيانات الحكومية المفتوحة حيث أحرزت الوزارة المرتبة العاشرة من بين الوزارات والجهات التي حملت بياناتها على المنصة، ويهدف هذا الأجراء إلى تعزيز مبادئ الشفافية وإتاحة البيانات، وتمكين الباحثين والمؤسسات والجمهور من الوصول إلى المعلومات الحكومية والاستفادة منها في الدراسات والتحليلات.
- المشاركة في اللجان الفنية المتخصصة مع الجهات الشريكه مثل اللجنة الفنية الخاصة بالفريق الفني الوطني لرصد وتتبع المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة، واللجنة الفنية للتعداد السكاني. بهدف ضمان تكامل الجهود الوطنية وتبادل الخبرات والبيانات مع المؤسسات، والمساهمة في تطوير المؤشرات الوطنية وتحسين جودة المعلومات المستخدمة في رسم السياسات العامة.

الشؤون المالية

تقوم مديرية الشؤون المالية بإعداد الخطط المالية والموازنات السنوية وكذلك صرف النفقات وقبض الإيرادات بمختلف أنواعها وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة والتعليمات المالية المعمول بها، وتوفير الدعم والمساندة للمديريات المختلفة في الوزارة من خلال تنفيذ المهام والأنشطة المتعلقة بالمسائل المالية، والتي تشمل إدارة الموارد المالية والتمويلية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية وتقديم الإستشارات المالية.

❖ **الموازنات والنفقات:**

بلغت نسبة الإنفاق من المخصصات المرصودة في موازنة الوزارة لعام 2025 ما يساوي (99.2%) مبينة تفاصيلها تالياً، وتوزعت النفقات الجارية والرأسمالية كما يلي:

جدول رقم (4) توزيع النفقات الجارية والرأسمالية

البيان	المبلغ المرصود	المبلغ المنفق	نسبة الإنفاق
النفقات الجارية	9,747,000	8,725,647	%89.5
النفقات الرأسمالية	8,635,000	9,503,820	%108.9
المجموع	**18382000**	**18,229,467**	**%99.2**

❖ **الأمانات والدفع الالكتروني**

- متابعة وتدقيق الارساليات المالية لنظام تصاريح العمل الالكترونية وارسالها لوزارة المالية.
- بلغت قيمة ما تم صرفه من مستندات الصرف خلال العام 2025 (655,440) ديناراً.

- بلغت قيمة ما تم قبضه بموجب وصول مقبوضات خلال 2025 (2,109,630.686) ديناراً.

تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني

يتم إدارة كافة الأنشطة المتعلقة بحوسبة وأتمتة العمليات في الوزارة وتوفير وتحديث الأجهزة والبرمجيات والتقنيات المستخدمة لتداول وتخزين وتحليل البيانات بكافة أشكالها وأنواعها لخدمة الوزارة في مجال أعمالها الفنية والإدارية والمالية بما يتناسب مع إحتياجات الوزارة الحالية والمستقبلية، والإشراف على إدارة وصيانة وتطوير الأنظمة الإلكترونية والإدارية والمالية الخاصة بعمل الوزارة، والمحافظة على أمن وسلامة الأنظمة الحاسوبية والمعلومات، واستخدام أفضل الوسائل لحفظ ونشر وإدارة المعرفة بأشكالها المختلفة وتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية، وتتمثل الإنجازات في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني بما يلي:

❖ **البرمجة و تطوير الأنظمة:**

- تطوير و تحديث و إدامة الأنظمة الإلكترونية وقواعد البيانات و تقديم الدعم الفني و اللوجيستي من خلال إدامة وتطوير الانظمة المالية و الادارية مثل الديوان ومراقبة الدوام وشؤون الموظفين و الرواتب والحوافز ونظام فواتير الماء والكهرباء ونظام الدورات والبعثات وكذلك متابعة تطوير الأنظمة الأخرى مثل نظام العمالة الوافدة والحملة التفتيشية ونظام الشؤون القانونية ونظام المتابعة و التقييم ، ونظام الانذار المبكر ونظام سلطة الأجور ونظام مكاتب التشغيل الخاصة ونظام مبادرة الفروع الانتاجية ونظام سجل عام قيد الدعاوى و نظام قانون النقابات العمالية ونظام دليل الهاتف ونظام الاستعلام عن البيانات الخاصة بالموظفين في مؤسسات الادارة العامة ونظام الحضانة ونظام بنك المعلومات لمكاتب العاملين في المنازل .
- تطوير أنظمة إلكترونية جديدة :
  - نظام أرشفة لمكتب مساعد الأمين العام .
  - نظام برامج العمل مقابل النقد – مديرية التعاون الدولي
  - نظام أرشفة لوحدة الرقابة الداخلية و أقسامها.
  - نظام أرشفة لمكتب الأمين العام.
  - نظام أرشفة لقسم الشؤون البرلمانية.
  - نظام الصيانة.
  - خدمات الصندوق لنظام الفروع الانتاجية .
- جمع البيانات و تنظيمها لغايات عمل خرائط جغرافيا لعرضها على موقع الوزارة .
- عمل نسخ احتياطية للأنظمة الإلكترونية و قواعد البيانات و الاحتفاظ بها بشكل مناسب.
- متابعة الربط الإلكتروني مع الجهات المعنية وتطوير قنوات جديدة للربط الإلكتروني.

- التنسيق مع وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة لنقل الأنظمة الإلكترونية و قواعد البيانات إلى بيئة الحوسبة السحابية الحكومية.

❖ **الدعم الفني والأمن السيبراني :**

- توزيع الانظمة الجديدة بعد نقل السيرفرات على cloud على جميع أجهزة الوزارة في المبنى الرئيسي والمديريات بالميدان وشرح الية عملها.
- تغيير الشبكة الداخلية في مديريات عمل الجنوب (الكرك، معان، العقبة، مادبا).
- تفعيل الشبكة وتشغيل اجهزة مكتب عمل غور الصافي.
- تفعيل الشبكة وتشغيل الأجهزة لمديرية عمل الزرقاء بعد نقل موقعها الى المبنى الجديد.
- تفعيل الشبكة وتشغيل الأجهزة لمكتب عمل الجيزة بعد انتقالها الى موقع جديد.
- تفعيل وتشغيل وتركيب 75 جهاز حاسوب من نوع HP وتوزيعها على المديريات.
- تفعيل خدمة ال WAF على الخدمات الالكترونية الخاصة بنظام تصاريح العمل الالكتروني.
- متابعة المشاكل والإجراءات الخاصة بأمن وحماية المعلومات والعمل على حلها بالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني.
- وضع وتجهيز المواصفات الخاصة بالأجهزة والبرمجيات المطلوب شراؤها خلال 2025 وتجهيزها للحصول على الموافقات اللازمة من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وبالتعاون مع دائرة الشراء الموحد للبدء بطرح العطاءات.
- ادارة الجدار الناري الخاص بالوزارة وتزويد خدمات الانترنت وفلترة المواقع الالكترونية لإنجاز اعمال اقسام ومديريات الوزارة.
- تجهيز البنية التحتية للخوادم التي يتم طلبها من خلال قسم البرمجة وتطوير النظم وتنزيل البرمجيات اللازمة.
- استمرار تطوير البنية التحتية لأجهزة الوزارة وتحديث انظمة التشغيل واصدارات التطبيقات كنظام اوفيس.
- استمرا ر الربط البيني بين وزارة العمل وباقي مؤسسات الدولة (وزارة الداخلية، الضمان الاجتماعي ...الخ) من خلال مركز المعلومات الوطني وتفعيل الخدمات الإلكترونية من خلالها.
- استمرار تجهيز أجهزة الحواسيب الجديدة وشبكها على مجال الوزارة ووضع (IP)وإنشاء اسم مستخدم على مجال الوزارة للموظفين، وتنزيل الأنظمة الحاسوبية اللازمة (نظام الديوان، نظام العمالة الوافدة، نظام الضمان الاجتماعي وأنظمة أخرى حسب الحاجة).
- متابعة المشاكل الخاصة بالطابعات والماسحات الضوئية وأجهزة الحاسوب بالإضافة لتركيب وتجهيز العديد من اجهزة الماسح الضوئي في مديريات واقسام التشغيل لغايات ارشفة شهادات الخبرة المصدقة.

- متابعة أعطال خطوط الاتصال والتنسيق مع شركة أمنية في حال وجود عطل فني في أجهزة الربط.
- إعداد التقارير الفنية الخاصة بمتابعة الأعطال وصيانة الأجهزة.
- متابعة نظم التشغيل على الخوادم الرئيسية وأجهزة الكمبيوتر في كافة مديريات الوزارة.
- تعزيز خدمات امن المعلومات بجهاز NDR والذي تم تركيبة من قبل المركز الوطني للآمن السيبراني .
- استمرار تفعيل برنامج مكافحة الفيروسات، بالإضافة لتفعيل برنامج ال EDR من خلال تفعيل Trend Micro Cloud.
- مشاركة الموظفين في الاجتماعات واللجان الفنية ودراسة العطاءات.
- توثيق جميع الإجراءات الفنية والأنظمة المستخدمة (Documentation) لضمان سهولة الصيانة والتطوير المستقبلي.
- متابعة التراخيص البرمجية (Licensing) وضمان الامتثال القانوني لاستخدام البرمجيات.
- تقديم الدعم الفني المتقدم (Level 2 / Level 3 Support) وحل المشاكل المعقدة بالتنسيق مع الفرق المختصة.
- متابعة تطبيق الاطار الوطني للامن السيبراني و العمل على تنفيذه بالاشتراك مع الاقسام و المديريات المعنية.
- متابعة تطبيق خطة المخاطر و العمل على تنفيذها بالاشتراك مع الاقسام و المديريات المعنية.

❖ **تحليل الأنظمة و الذكاء الإصطناعي :**

- تطوير وصيانة الأنظمة الإلكترونية للوزارة، بما يشمل الموقع الإلكتروني، بوابة الموظفين، ونظام الشكاوى (واصل)، وضمان تكاملها وربطها الفعّال مع الأنظمة الداخلية.
- متابعة وتنفيذ عمليات الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية، والتحقق من توافقها مع المعايير الوطنية، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
- إدارة طلبات الدعم الفني الخاصة من خلال نظام (Heat System)، والتنسيق مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني ومتابعة تنفيذها.
- تقديم الدعم التقني لنظام بيانات سوق العمل، وضمان جاهزية وكفاءة البنية التحتية الداعمة له.
- توفير الدعم التقني للمركز الألماني الأردني، بما يضمن تنفيذ الأنشطة والمهام المرتبطة بالمشروع بكفاءة عالية.
- استقبال ومعالجة طلبات إنشاء وصيانة البريد الإلكتروني، وضمان استمرارية وكفاءة خدمات البريد الإلكتروني.

- المساهمة في إدارة الجدار الناري للوزارة، وتنظيم خدمات الإنترنت وفلترة المواقع الإلكترونية، بما يدعم سير العمل في الأقسام والمديريات.

رؤية التحديث الإقتصادي

يعكس البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025) التزام الحكومة بتنفيذ هذه الرؤية كركيزة أساسية في عملية التحديث الشاملة، وتتولى جميع الوزارات والمؤسسات المعنية، بما في ذلك وزارة العمل، مسؤولية تنفيذ المبادرات والمشاريع والتشريعات والإجراءات ذات الأولوية ضمن هذا البرنامج حيث ترأست وزارة العمل لقطاع التعليم والتدريب المهني والتشغيل كما تساهم وزارة العمل في تحقيق أهداف محرك الريادة والإبداع من خلال تسهيل بيئة العمل للشركات الناشئة والمبتكرين.

يتطلب النجاح في هذا المحرك توفير أطر تنظيمية مرنة وداعمة تتيح للشركات الجديدة النمو والازدهار وتشرف على تنفيذ المبادرات التالية، ايجاد اطار حوكمة للقطاع ضمن افضل الممارسات العالمية و دعم تنفيذ الإطار الوطني الاردني للمؤهلات و مواءمة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع متطلبات سوق العمل و تعزيز الارشاد المهني والوظيفي و تعزيز البنية التحتية التدريبية ومواكبة التقنيات والتكنولوجيا العالمية و تحفيز القطاع على توفير فرص عمل مستدامة للشباب والشابات.

وفي ظل التحديات الاقتصادية والمالية الاستثنائية، تعمل وزارة العمل على مواكبة هذه المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتحقيق أهداف النمو والاستثمار، وتُساهم في توفير قيمة مضافة للتوظيف، مما يؤكد دورها كشريك أساسي في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية.

وتشمل رؤية التحديث الاقتصادي ثلاث محاور أساسية تقوم الوزارة بتنفيذها كما يلي :

شكل رقم (6): رؤية التحديث الاقتصادي

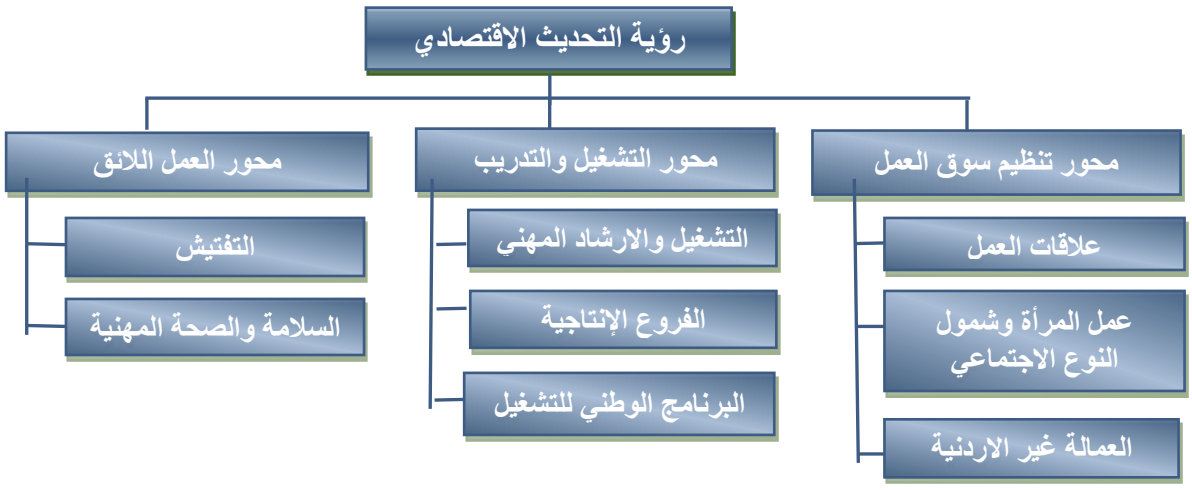

محور تنظيم سوق العمل

علاقات العمل

تقوم الوزارة بتعزيز الحوار الإجتماعي مع الشركاء الإجتماعيين بما يضمن إستمرار تطوير أداء لجنة التشاور الثلاثية لمهامها وأهدافها، وتعمل على تسجيل نقابات العمال ونقابات أصحاب العمل والإشراف عليها وفق ما تجيزه أحكام قانون العمل، وتقدم المساعدة لأي نقابة إذا ما طلبت في وضع مشروع نظامها الداخلي أو تعديله بما يتفق وأحكام قانون العمل، وإعتماد ذلك النظام أو أية تعديلات طرأت عليه بعد إقراره من قبل الهيئة العامة للنقابة المعنية ، وتعمل الوزارة على متابعة تسوية النزاعات العمالية بالطرق الودية عن طريق إجراءات التوفيق وفق أحكام قانون العمل، والعمل على تشجيع و تعزيز المفاوضات الجماعية المباشرة لتحسين ظروف العمل و إبرام الإتفاقيات الجماعية، كما وتعمل على تسجيل الإتفاقيات الجماعية و قرارات التسوية و قرارات المحكمة العمالية وحفظ السجلات والقيود الخاصة بها.

جدول رقم (5): النزاعات العمالية

الموضوع	العدد
عدد النزاعات	38
عدد النزاعات المحلولة	34
عدد النزاعات القائمة	4
عدد الإضرابات	17
عدد النزاعات التي حلت بطريقة التفاوض المباشر.	32
عدد النزاعات التي حلت من خلال مندوب التوفيق.	0
عدد النزاعات التي حلت من خلال مراحل تدخل معالي الوزير	2
عدد النزاعات التي حلت من خلال مجلس التوفيق	0
عدد النزاعات العمالية التي انتهت في مرحلة المحكمة العمالية.	1
عدد عقود العمل الجماعية	33
عدد المستفيدين من عقود العمل الجماعية.	223,576
عدد الإشعارات المقدمة لإنهاء عقود العمل وفقاً للمادة 31	4
عدد الطلبات التي حصلت على رفض الإنهاء	3
عدد الشكاوى الواردة من السفارة المصرية والتي تم حلها	39
عدد الطلبات التي حصلت على موافقة التعليق او / الإنهاء	1 الموافقة على تعليق العقود لمدة 8 شهور
شكاوى عمالية جماعية	18

جدول رقم (6): العمل النقابي

الموضوع	العدد
عدد النقابات التي تمت متابعتها	28
عدد الأنظمة الداخلية للنقابات التي تم ايداعها والتعديل عليها	12
عدد زيارات أصحاب العمل	22
عدد زيارات النقابات العمالية	24

عمل المرأة

تساهم وزارة العمل في رفع المشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال مأسسة مفهوم النوع الاجتماعي وتضمينه في استراتيجية الوزارة وخطط عمل المديريات، وتعمل على تحسين بيئة العمل وظروفها للمرأة العامله من خلال مراجعة وتحديث التشريعات ذات العلاقة بالتعاون مع أطراف الإنتاج ومنظمات المجتمع المدني، كما وتشرف الوزارة على تنفيذ مشاريع موجهة للمرأة في المناطق ذات نسب الفقر والبطالة العالية، وتتمثل أهم إنجازات المديرية بما يلي:

❖ **مجال مأسسة النوع الاجتماعي:**

- إعداد قائمة ببرامج ومشاريع الخطة التنفيذية لسياسة شمول النوع الاجتماعي التي سيتم تنفيذها خلال عام 2025 بناءً على توفر التمويل.
- تنفيذ أنشطة الخطة التنفيذية لسياسة شمول النوع الاجتماعي الخاصة بمديرية عمل المراة والنوع الاجتماعي وهي على النحو التالي:

- تطوير فريق النوع الاجتماعي، وزيادة عدد الأعضاء الجدد لتمثيل المديريات المعنية بالخطة التنفيذية للنوع الاجتماعي بشكل أفضل.
- تطوير الشروط مرجعية لفريق النوع الاجتماعي، وموافقة الإدارة العليا على عكسها على التقييم السنوي.
- التعريف بسياسة النوع الاجتماعي والخطة التنفيذية لموظفي وموظفات الوزارة في المركز والميدان.
- تسمية ضباط ارتباط النوع الاجتماعي في الميدان، مع التأكيد على التمثيل المتوازن بين الجنسين.
- تنظيم أو المشاركة في حملات قانونية توعوية على الصعيد الوطني لزيادة الوعي بحقوق المرأة وتعزيز التمكين القانوني.

- متابعة تنفيذ أنشطة الخطة التنفيذية لسياسة شمول النوع الاجتماعي مع كافة المديريات المعنية بتنفيذ أشنطة الخطة واعداد تقرير شهري.
- اعداد تقرير انجاز نصف سنوي وتقرير انجاز سنوي للخطة التنفيذية لسياسة شمول النوع الاجتماعي.

❖ **مجال الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي:**

- تحليل برامج مستهدفة باستخدام المنهجية الجديدة.
- تم تحليل برنامج التدريب والتشغيل وبرنامج الادارة والخدمات المساندة.
- تدريب فريق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي على الترميزفي المنصة.
- تطبيق ترميز البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي.

❖ **مجال المساواة في الأجور:**

لقد كانت أبرز إنجازات اللجنة الاردنية للإنصاف في الأجور/مشروع الانصاف في الأجور على النحو التالي:

- تطوير وتعزيز عقد العمل الموحد في قطاع التعليم الخاص: توقيع ملحق لعقد العمل الموحد خلال الربع الثالث من عام 2025: الزامية أن يتقاضى العامل أجره كاملاً عن مدة التعاقد الـ 12 شهراً بما يشمل العطلة الصيفية (اعتباراً من العام الدراسي 2027/2026)، مما يقلل من عدم المساواة والأثر المالي السلبي للفجوة في الأجور خلال العطلة الصيفية.
- أتمته العقد الموحد للعاملين والعاملات في قطاع التعليم الخاص ورياض الاطفال، حيث تم اطلاق منصة أتمتة العقد الموحد في عام 2024، وفي 2025 تم اصدار تقرير تقييمي للمنصة من حيث عدد المدارس المطبقة وغيرها من المعايير.
- إنشاء منصة توعية للعاملين والعاملات في قطاع التعليم الخاص، حيث تم إنشاء منصة للتوعية وتطوير مادة لبرنامج التوعية وإطلاق المنصة في عام 2024، وفي عام 2025 تم إصدار تقرير تقييم للمنصة حيث تم تطوير المادة والتوافق عليها.
- حملة واعي/واعية: في عام 2025 تم اطلاق المرحلة الثالثة من حملة واعي/واعية والتي ركزت على مواد قانون العمل المتعلقة بالعنف والتحرش والإنصاف في الأجور بالإضافة إلى العمل المرن، وكانت بالشراكة مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة واتحاد نقابات عمال الأردن ومنظمة العمل الدولية وامانة عمان الكبرى بالإضافة إلى كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتعاون الدولي الألماني.
- تحديث كتيب حقوق المرأة العاملة بقانون العمل الأردني: تم تحديث الكتيب عام 2024 وتم نشره واطلاقه عام 2025 في حملة واعي.
- إعداد كتيب حول حقوق المرأة العاملة بقانون الضمان الاجتماعي.

- إعداد دراسة أولية حول المساواة في الأجور في قطاع الصحة الخاص في الأردن "تحديد قطاعات فرعية سيتم تحديدها" مع أعضاء اللجنة الأردنية للإنصاف في الأجور.

❖ **مجال دعم فرص زياده مشاركة المرأه في سوق العمل:**

- المتابعة والإشراف على تنفيذ المشاريع الممولة من جهات اجنبية والتي تهدف الي تمكين المراة وهي:
- مشروع المساواة في العمل – نحو قوى عاملة آمنة وشاملة.
- مشروع رحلة انشاء علامة صديقة للمرأة لمنع العنف والتحرش ضد النساء.
- مشروع سياسات لمناهضة العنف في بيئة وعالم العمل.

❖ **مجال التوعية والتثقيف وتقديم الإستشارات في مجال عمل المرأة والنوع الاجتماعي:**

- إطلاق المرحلة الثالثة من حملة واعي/ة مع التركيز على التعريف بنظام العمل المرن والتعليمات الخاصة المرأة الحامل والمرضعة وذوي الإعاقة والعاملين في ساعات الليل.
- المشاركة مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بإعطاء ورش توعوية حول أهمية تمكين المرأة اقتصاديا وادماجها في سوق العمل.
- تحديث كتيب حقوق المرأة العاملة بقانون العمل الاردني: تم تحديث الكتيب من قبل مديرية عمل المرأة والنوع الاجتماعي والدائرة القانونية في وزارة العمل (خلال عام 2025)، وسيتم نشره في فعالية اطلاق الحملة التوعوية الثالثة ل "واعي–واعية".
- اعداد كتيب نظام العمل المرن بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للمرأة و تم إطلاقه ضمن المرحلة الثالثة من حملة واعي/ة (2025).
- نشر الكتيبات الإرشادية الخاصة بالتوعية بحقوق المرأة في سوق العمل ونظام العمل المرن على موقع وزارة العمل الالكتروني.
- المشاركة باللجنة التوعوية الخاصة برفع وعي اصحاب العمل بالتعاون مع الصندوق الهاشمي الأردني (جهد) من خلال عقد ورشات التوعية.
- المشاركة بسلسلة جلسات التوعية التي أطلقتها وزارة الطاقة والثروة المعدنية خلال عام 2025 لنشر الوعي بقانون العمل الاردني لدى المهندسات في القطاع الخاص.
- تشكيل فريق توعوي بقوانين العمل بالتعاون مع مديرية التشغيل المركزي ومديريات الميدان.
- تنفيذ 4 جلسات توعوية شملت عدد من الجامعات والمصانع والجمعيات النسائية.
- المشاركة في الفعالية الاحتفالية التي أقامها اتحاد نقابات عمال الأردن بمناسبة يوم العمال العالمي من خلال تكريم عدد من السيدات العاملات في الفروع الانتاجية وبث فيديو تعريفي بأهم التعديلات القانونية الخاصة بالمرأة.
- تكريم العاملات في وزارة العمل بمناسبة يوم المراة العالمي.

❖ **مجال المشاركة في أعمال اللجان الوطنية لتحقيق الخطط والأولويات الوطنية:**

- المشاركة بأعمال اللجنة الفنية الفرعية التابعة لمبادرة الختم المؤسسي للمساواة بين الجنسين لتمكين المرأة في القطاع الخاص.
- المشاركة في أعمال اللجنة الفنية الخاصة بتحسين ترتيب الأردن في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين.
- المشاركة ضمن الفريق الوطني لإعداد المراجعة الوطنية للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.
- المشاركة في أعمال مشروع المساواة في العمل: نحو قوى عاملة آمنة وشاملة في الأردن ضمن فريق العمل/ اللجنة الفنية المشكلة لمتابعة اعماله.
- المشاركة ضمن الفريق الوطني لمشروع الحماية الاجتماعية للمرأة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا "هيا منا".
- المشاركة ضمن فريق عمل البرنامج القطري للعمل اللائق.
- المشاركة ضمن فريق عمل القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية.
- المشاركة في أعمال مشروع التشغيل 2023، مراجعة دراسات حالة لقصص نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة في توظيف النساء واستخدام ممارسات وسياسات مراعية للنوع الاجتماعي وتوفير بيئة عمل لائقة للمرأة.

العمالة غير الأردنية

❖ **العمالة غير الأردنية الحاصلة على تصاريح عمل:**

بلغ عدد العمال الحاصلين على تصاريح عمل في عام 2025 ما يساوي (337103) عاملا غير أردنيا، مقارنة بعام 2024 حيث بلغ عدد العاملين الحاصلين على تصاريح عمل (312,930) عامل غير أردني بينما بلغ في العام 2023 (301,033)، كما هو مبين في الجدول ادناه.

جدول رقم (7): أعداد العمال غير الأردنيين المصرحين حسب الجنس

السنة	عدد العمالة غير الأردنية المرخصة	ذكور	إناث
2025	337,103	220,914	116,189
2024	312,930	206,817	106,113
2023	301,033	202,173	98,860

❖ **توزيع العمالة غير الأردنية الحاصلة على تصاريح عمل حسب المحافظات :**

أظهر توزيع العمالة غير الأردنية في المملكة وفقا للمحافظات حسب الشكل رقم (7) بأن (56%) من اجمالي العمالة غير الأردنية الحاصلة على تصاريح عمل تتركز في محافظة العاصمة، وجاء ترتيب المحافظات وفقا لتركز العمالة غير الأردنية على النحو التالي: اربد(15%)، الزرقاء(10%)، البلقاء (7%)، وتركزت أدنى نسبة في العقبة والتي بلغت(0.4%)، وفي عجلون بلغت نسبة العمالة غير الأردنية (0.5%)، وفي الطفيلة بلغت (0.6%) ،وهذا يرتبط مع تركيز السكان في محافظة عمان (العاصمة) واربد والزرقاء كونها المحافظات التي يتركز فيها الاستثمار والشركات الاقتصادية والخدمات بشكل عام.

شكل رقم (7): التوزيع النسبي للعمالة غير الاردنية الحاصلة على تصاريح عمل حسب المحافظات

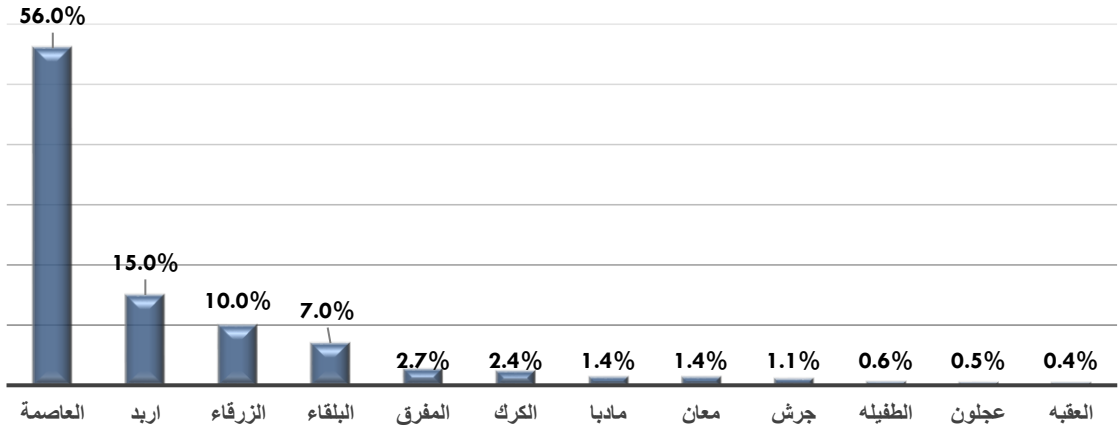

شكل رقم (8): التوزيع النسبي للعمالة غير الأردنية الحاصلة على تصاريح عمل حسب النشاط الاقتصادي

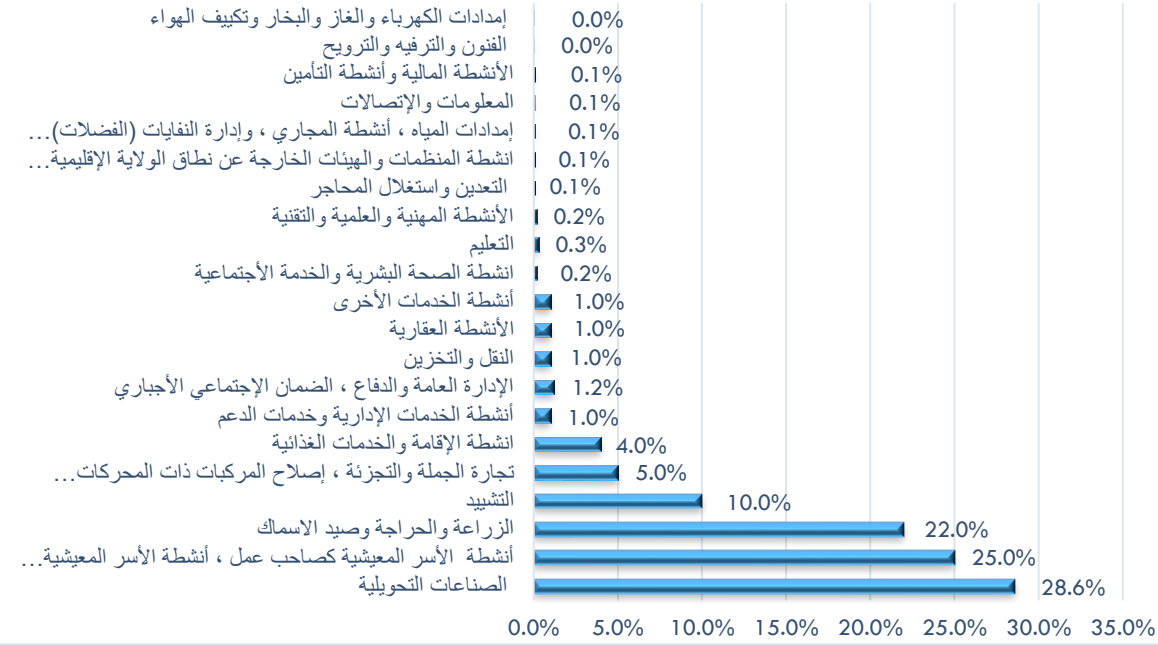

تتركز العمالة غير الأردنية في سوق العمل الأردني في نشاطات رئيسية أكثر من غيرها وقد جاء ترتيب النشاطات الاقتصادية حسب تركز العمالة الحاصلة على تصاريح عمل فيها لعام 2025 على النحو التالي: "الصناعات التحويلية" (29%)، "أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل وأنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص" (25%)، "الزراعة والحراجة وصيد الأسماك" (22%)، "التشييد" (10%)، "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" (5%)، "أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية" (4%).

❖ توزيع العمالة غير الأردنية الحاصلة على تصاريح عمل حسب الجنسية لعام 2025:

تمثل العمالة المصرية النسبة الأعلى بين العمالة العربية الحاصلة على تصاريح عمل في سوق العمل الأردني حسب الشكل رقم (9)، حيث شكلت ما نسبته(50%) من إجمالي العمالة غير الأردنية، كما شكلت العمالة السورية ما نسبته (4%) من إجمالي العمالة غير الأردنية، في حين شكلت العمالة من باقي الدول العربية الأخرى ما نسبته (1%) فقط من إجمالي العمالة غير الأردنية.

أما بالنسبة للعمالة غير العربية في سوق العمل الأردني فقد إحتلت العمالة البنغالية المرتبة الأولى بنسبة (12%)، يليها العمالة الأثيوبية، الهندية، الاوغندية، الفلبينية ثم السيرلانكية وكانت نسب العمالة كالتالي: (10%)،(5%)،(4.4%)، (3.9%)، (3%) من إجمالي العمالة غير الأردنية على التوالي.

شكل رقم (9): التوزيع النسبي للعمالة غير الاردنية الحاصلة على تصاريح عمل حسب الجنسية لعام 2025

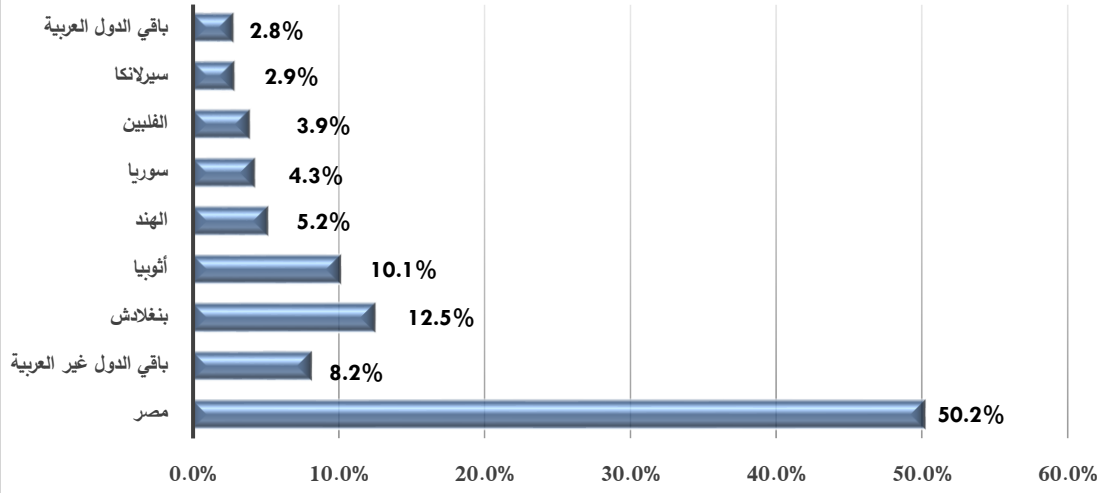

❖ تصاريح العمل الصادرة عن الوزارة :

بلغ عدد التصاريح الصادرة عن الوزارة في عام 2025 (412,556) تصريح، مقارنة بعام 2024 حيث بلغ عدد تصاريح عمل (403,566) تصريحا بينما بلغ في العام 2023 (397,155)، ويعود ذلك الارتفاع بسبب الاجراءات التنظيمية لسوق العمل من خلال مجموعة من القرارات.

جدول رقم (8): أعداد التصاريح الصادرة عن الوزارة حسب السنة

السنة	عدد التصاريح الصادرة عن الوزارة
2025	412,556
2024	403,566
2023	397,155

❖ توزيع التصاريح حسب المحافظات لعام 2025:

يشير توزيع التصاريح في المملكة وفقا للمحافظات حسب الشكل رقم (10) بأن (60%) من اجمالي التصاريح تتركز في محافظة العاصمة، وجاء ترتيب المحافظات وفقا لتركز عدد التصاريح على النحو التالي: اربد(13%)، الزرقاء(9%)، البلقاء (7%)، وتركزت أدنى نسبة في العقبة والتي بلغت(0.4%)، وفي عجلون بلغت نسبة التصاريح (0.5%)، وفي الطفيلة بلغت (0.6%) ، وهذا يرتبط مع تركيز السكان في محافظة عمان (العاصمة) واربد والزرقاء.

شكل رقم (10): التوزيع النسبي للتصاريح حسب المحافظات

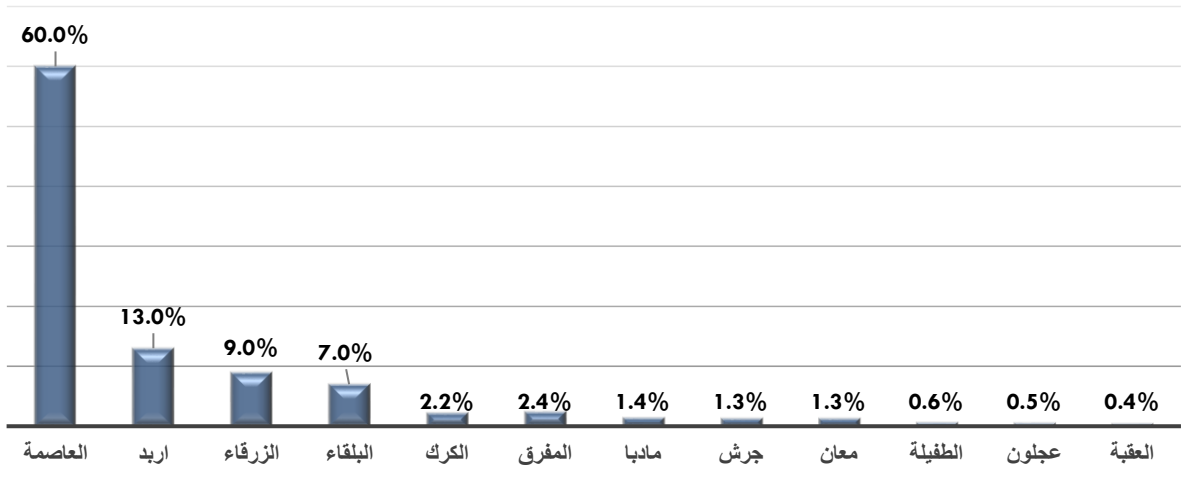

❖ توزيع التصاريح حسب النشاط الاقتصادي لعام 2025:

تتركز التصاريح للعمالة غير الأردنية في سوق العمل الأردني في نشاطات رئيسية أكثر من غيرها حسب الشكل رقم (11) وقد جاء ترتيب النشاطات الاقتصادية حسب تركز التصاريح فيها لعام 2025 على النحو التالي: "الصناعات التحويلية" (26%)، "أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل وأنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص" (22%)،"الزراعة والحراجة وصيد الأسماك" (20%)، "التشييد" (15%)، "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" (5%)، "أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية" (4%).

شكل رقم (11): التوزيع النسبي للتصاريح حسب النشاط الاقتصادي

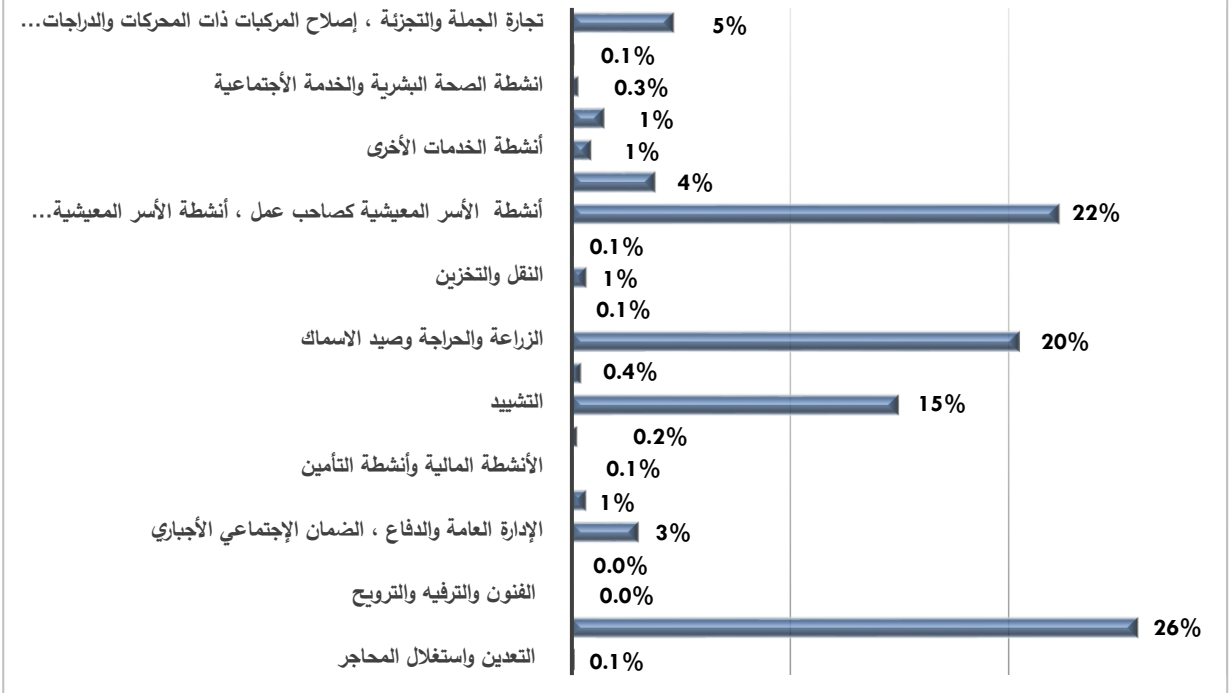

❖ **توزيع التصاريح حسب الجنسية لعام 2025:**

يمثل عدد التصاريح للعمالة المصرية النسبة الأعلى من بين الدول العربية في سوق العمل الأردني حسب الشكل رقم (12) حيث شكل ما نسبته (45%) من إجمالي التصاريح ، كما شكل التصاريح للعمالة السورية ما نسبته (13%) من إجمالي التصاريح ، في حين شكل عدد التصاريح من باقي الدول العربية الأخرى ما نسبته (4%) فقط من إجمالي التصاريح.

أما بالنسبة لعدد التصاريح للعمالة غير العربية في سوق العمل الأردني فقد إحتلت العمالة البنغالية المرتبة الأولى بنسبة (11%)، يليها العمالة الأثيوبية، الهندية، الفلبينية ثم السيرلانكية وكانت نسب التصاريح كالتالي: (9%)،(4.4%)،(3.6%)، (2.4%) من إجمالي التصاريح على التوالي.

شكل رقم (12): التوزيع النسبي للتصاريح حسب الجنسية

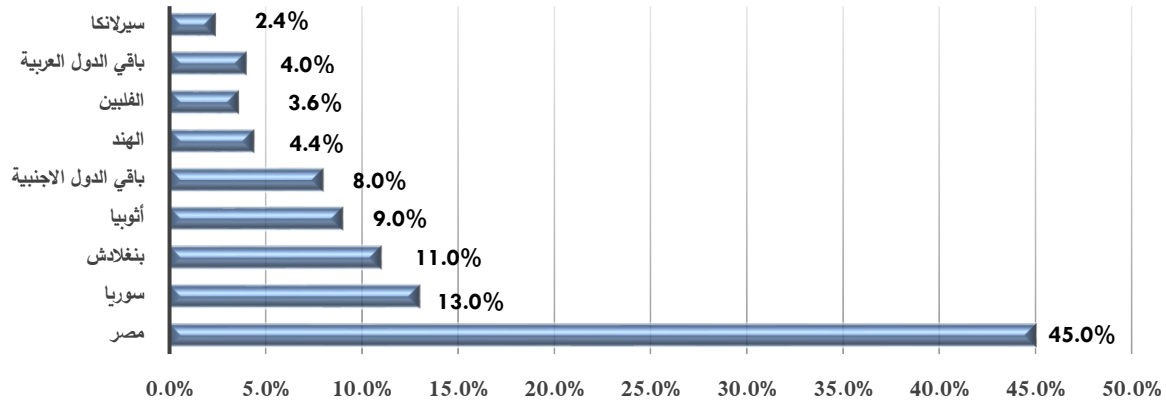

❖ **العمالة غير المنظمة :**

في اطار العمل على زيادة المؤشرات الخاصة بسوق العمل والتنسيق مع دائرة الاحصاءات العامة بذلك، فقد أصدرت مؤشرات بالعمالة غير المنظمة كما يلي:

جدول رقم (9): النسبة المئوية للعمالة غير منظمة للأفراد ممن اعمارهم 15 سنة فأكثر من إجمالي المشتغلين حسب الجنسية والجنس لعام 2025

الجنسية	الجنس	النسبة المئوية	المجموع الكلي
اردنيين	ذكر	%25.7	%22.6
	أنثى	%9.1	
غير الاردنيين	ذكر	%94	%94.0
	أنثى	%94.1	
المجموع الكلي	ذكر	%57.1	%54.9

	أنثى	%44.8	

حيث بلغت نسبة العمالة غير المنظمة من إجمالي المشتغلين ما يساوي (54.9%) توزعت نسبهم حسب الجنسية حيث بلغت نسبة الأردنيين (22.6%)، و (94.%) غير أردنيين.

وتتركز العمالة غير المنظمة في محافظة العاصمة إذ بلغت ما نسبته (66.3%)، كما يتركز الأردنيين المشتغلين في النشاط غير المنظم في محافظة الزرقاء بنسبة (26.8%) أما العمالة غير الأردنية غير المنظمة فتتركز في محافظة العاصمة (95.8%).

محور العمل اللائق

التفتيش

تواصل وزارة العمل، من خلال مديرية التفتيش المركزي، جهودها في تنظيم سوق العمل ومتابعة مدى الالتزام بأحكام قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته، وذلك من خلال تنفيذ الزيارات التفتيشية ومتابعة الشكاوى العمالية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. ويستعرض هذا التقرير أبرز إنجازات التفتيش خلال العام، من حيث عدد الزيارات، والمخالفات المضبوطة، ومستوى الامتثال في المنشآت، بما يعكس فاعلية منظومة التفتيش في تعزيز بيئة عمل لائقة وآمنة:

جدول رقم (10): إنجازات التفتيش

الحملات التفتيشية على مواد القانون	
عدد الحملات التفتيشية الموجهة لقطاعات معينة	25
عدد الحملات التفتيشية المتخصصة/ عمل افضل	4
عدد المخالفات المحررة (12)	3,325
عدد العمال الذي صدر بحقهم قرار تسفير (مكتبي)	476
الزيارات التفتيشية للتأكد من تطبيق قانون العمل الاردني	
عدد المنشآت التي تمت زيارتها	31,069
عدد المخالفات المحررة	6,062
عدد الانذارات	8,646
عدد مؤسسات القائمة الذهبية التي تمت زيارتها	16
الشكاوى العمالية	
نسبة حل الشكاوى	%90

عدد الشكاوي العمالية الواردة لمديريات وأقسام التفتيش(شكاوى عمالية – اطفال – عاملين في المنازل)	11,101
عدد المشتكين / إناث	3,565
عدد المشتكين / ذكور	7,536
عدد شكاوى العاملين في المنازل	1,310
نسبة حل الشكاوي الخاصة بعمل الاطفال	%100
عدد الشكاوي الخاصة بعمل الاطفال	95
عمل الاطفال	
عدد المؤسسات التي تمت زيارتها للتحقق من التزام اصحاب العمل بعدم تشغيل الاطفال	6,284
عدد الأطفال العاملين الذين تم الكشف عنهم	186
عدد الحملات التفتيشية لمكافحة عمل الاطفال موجهه على قطاعات معينة	4
عدد المخالفات لإصحاب العمل	105
عدد الانذارات لإصحاب العمل	55
"فعالية اليوم العالمي مكافحة عمل الاطفال 6/12 اليوم العالمي للطفل 11/20"	2
عدد الأنشطة المنفذة ضمن حملات التوعية والأرشاد بمخاطر عمل الأطفال. "	50
الزيارات التفتيشية الخاصة بالعمل الافضل	
عدد المنشأت التي تمت زيارتها زيارة تقييم	84
عدد المنشأت التي تمت زيارتها زيارة استشارية	81
الشكاوى المدخلة على نظام حماية (قطاع الألبسة)	108

السلامة والصحة المهنية

تسعى مديرية السلامة والصحة المهنية للعمل على ضمان توفير بيئة عمل صحية وآمنة للعاملين في جميع القطاعات والمهن، والوقاية من الحوادث وإصابات العمل والأضرار الصحية الناجمة عن المخاطر المهنية في مواقع العمل، وقد كانت أهم إنجازات مديرية السلامة والصحة المهنية كما يلي:

- **متابعة مدى تطبيق تشريعات السلامة والصحة المهنية والتفتيش في مواقع العمل المختلفة:**

تم القيام بعدد من الزيارات التفتيشية المتخصصة بالسلامة والصحة المهنية والتي تم إجراء جزء منها استجابة للشكاوى المستقبلة كما أن جزءا من هذه الزيارات تقوم بها كوادر التفتيش ضمن اللجان المشتركة، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بالإضافة إلى الدور التوعوي لأجهزة التفتيش اتساقاً مع الحملة التوعوية وعلى النحو التالي:

جدول رقم (11): الزيارات التفتيشية والإجراءات المتخذة

عدد الزيارات التفتيشية المتخصصة بالسلامة	تقييم وتوعية	انذار	مخالفات	عدد شكاوى السلامة والصحة المهنية
14,461	5,041	6,354	1,832	154

❖ **رصد ومتابعة حوادث وإصابات العمل :**

في إطار رصد ومتابعة حوادث العمل قامت مديرية السلامة والصحة المهنية بتوجيه كوادرها للتحقيق بما مجموعه (154) حادث عمل، كما قامت بالتعامل مع (7) معاملات لبيان مدى أهلية العامل للعمل لضمان ملاءمة لياقة العامل الصحية للعمل المكلف به.

❖ **اعتماد كوادر السلامة والصحة المهنية ولجان السلامة:**

لضمان التزام أصحاب العمل بمعايير السلامة والصحة المهنية تقوم المديرية باعتماد كوادر مؤهلة لدى صاحب العمل لمتابعة تطبيق معايير السلامة والصحة المهنية، بالإضافة إلى اعتماد لجان السلامة والصحة المهنية، حيث تم اعتماد ما مجموعه (378) لجنة سلامة وصحة مهنية خلال عام 2025، كما كانت باقي اعتمادات كوادر السلامة والصحة المهنية في المؤسسات خلال العام كما يلي:

جدول رقم (12) : اعتماد كوادر السلامة والصحة المهنية

الكادر / نوع الاعتماد	طبيب بدوام كلي	طبيب بدوام جزئي	ممرض	مسعف	مشرف فني	مشرف اختصاصي	مشرف فني غير متفرغ	المجموع
لأول مرة	133	205	291	10	613	362	15	1,629
تجديد	78	57	141	11	240	150	2	679

المجموع	211	262	432	21	853	512	17	2,308

❖ **تعزيز ونشر ثقافة السلامة والصحة المهنية**

لغاية زيادة الامتثال لتشريعات السلامة والصحة المهنية تم تنفيذ مجموعة من الورش التوعوية في جميع الأقاليم وعلى النحو التالي:

جدول رقم (13): إجمالي الورش التوعوية في جميع الأقاليم خلال عام 2025

	إقليم الوسط	إقليم الجنوب	إقليم الشمال	الإجمالي
الورش التوعوية	21	22	12	55

❖ **إعداد مواد توعوية تثقيفية**

تم العمل على إعداد حزمة من المواد التثقيفية في مجال السلامة والصحة المهنية وبدعم مقدم من منظمة العمل الدولية من خلال مشروع عمل أفضل (BWJ)، والتي تم نشرها على الموقع الإلكتروني لوزارة العمل، وتشمل:

جدول رقم (14): المواد التوعوية التثقيفية التي تم إعدادها ونشرها

نوع المادة التوعوية	الموضوع
مطوية	سجلات السلامة والصحة المهنية الواجب الاحتفاظ بها
	توفير العناية الطبية الوقائية والعلاجية
	وسائل وأجهزة الإسعاف الطبي
	سياسة السلامة والصحة المهنية
بوستر	الاستخدام الآمن للمنظفات في بيئة العمل
	قواعد التخزين الآمن
	بيئة عمل مرتبة
	تقييم المخاطر المهنية

منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي	المشاركة في نشر (25) منشور توعوي على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالعمل

❖ **إطلاق حملة إعلامية توعوية**

أطلقت الوزارة حملة وطنية للتوعية باحكام قانون العمل والتشـــريعات المتعلقة بتنظيم ســـوق العمل وذلك بتاريخ 2025/12/15. وتضـمنت الحملة نشر رسـائل إرشـادية على شـاشـات أمانة عمان بالإضـافة الى جميع منصـات التواصـل الاجتماعي الخاصـة بالوزارة لحث أصـحاب العمل على الالتزام بتعيين مشـرفي السـلامة والصـحة المهنية. كما تم نشـر عدد من الرسـائل من خلال بوابة اصـحاب العمل لخدمات التفتيش والسلامة والصحة المهنية وعبر رسائل (SMS).

❖ **الأسبوع الوطني التاسع عشر للسلامة والصحة المهنية لسنة 2025**

تم إطلاق فعاليات الأسـبوع الوطني التاسـع عشـر للسـلامة والصـحة المهنية لسـنة 2025 خلال الفترة الواقعة مابين 2025/4/28 – 2025/5/4 تحت شعار (بتشريعات محدّثة، وثقافة إيجابية... نصنع بيئة عمل آمنة). وشملت فعاليات الأسبوع:

- حفل افتتاح فعاليات الاســـبوع الوطني: تم إطلاق فعاليات الأســـبوع الوطني من خلال حفل افتتاح برعاية معالي الوزير بتاريخ 2025/4/28 بالتعاون مع برنامج التشـــغيل في الاردن EJ2030 /التعاون الدولي الالماني GIZ بحضور 150 مشاركًا يمثلون 70 جهة مختلفة.
- إطلاق حملة تفتيشـية توعوية: تم إطلاق حملة تفتيشـية توعوية على أصـحاب العمل ولمدة أسـبوعين بهدف التأكد نوعيتهم بالتزامات السلامة والصحة المهنية المترتبة عليهم.
- تنظيم وعقد ورش عمل توعوية: تم تنظيم وعقد ورش عمل توعوية لتغطي الأقاليم الثلاثة للمملكة من خلال أقسـام السـلامة والصـحة المهنية في الميدان وبدعم من الجهات الشـريكة، حيث بلغ عدد هذه الورش التوعوية (9) ورشات بحضور أكثر من (695) ممثلاً عن أكثر من (233) جهة مختلفة.

محور التشغيل والتدريب

التشغيل والإرشاد المهني

تتخذ وزارة العمل عدة تدابير في مجال تشغيل الأردنيين حيث تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة بهدف تدريب و تشغيل الباحثين عن العمل في شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

وتعمل الوزارة على تفعيل دور مديريات وأقسام التشغيل المنتشرة في المملكة لتقديم خدمات التشغيل والارشاد والتوجيه المهني للباحثين عن العمل و مساعدة أصحاب العمل بتأمين احتياجاتهم من العمالة الأردنية، و يتم العمل على تطوير المنصة الوطنية للتشغيل "سجل" لتشمل أكبر عدد ممكن من المستفيدين من خدماتها، وترخيص مكاتب التشغيل الخاصة والتزويد وتجديد رخصها ومتابعة عملها، وحصر اعداد فرص العمل خارج الاردن والمشتغلين من خلالها.

❖ **تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة:**

اهتمت الوزارة بتشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة وكانت أهم الإنجازات في هذا المجال ما يلي:

- إصدار دليل التشغيل الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل بالتعاون مع الجمعية الارثوذكسية المسيحية الخيرية العالمية ويضم العديد مـــن المراجع التي تبحث في قضـايا الاعاقة بشكل عام وفي تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة بشكل خاص.
- إصدار (4) نشرات دورية توعوية حول قصص نجاح لتشغيل الأشخاص ذوي الاعاقة.
- عدد المشتغلين من ذوي الاعاقة بشكل مباشر(145).
- عدد جلسات التوعية لذوي الاعاقة (321) بحضور (582) باحث عـــن عمل مـــن ذوي الاعاقة.
- عدد المتدربين على دليل التشغيل الدامج للأشخاص ذوي الاعاقة (346).
- عدد الشواغر التي تم حصرها لذوي الاعاقة (679).

❖ **مكاتب التشغيل الخاصة والتزويد:**

- عدد مكاتب التشغيل المرخصة (65) مكتب.
- عدد مكاتب التشغيل التي تم تجديد ترخيصها (33) مكتب .

- عدد مكاتب التزويد المرخصة (39)

تــم تنظيم العديد مــن الأنشطة والفعاليات من خلال الوزارة ومديرياتها الميدانية غطت كافة محافظات المملكة موزعة على النحو التالي:

جدول رقم (15): الانشطة والفعاليات المتعلقة بمديرية التشغيل

النشاط	العدد
الأيام الوظيفية.	60
ورش عمل بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.	358
جلسات الارشاد المنفذة للجامعات.	227
جلسات الارشاد المنفذة للمدارس.	663
ورش عمل موجهة لأصحاب العمل.	521
جلسات الارشاد المهني للباحثين عن عمل بإستخدام نظارات الواقع الافتراضي داخل مكاتب المديريات.	1,582
جلسات الارشاد المهني للباحثين عن عمل (معمق).	761
عدد ورش العمل المنفذة (مؤسسات المجتمع المحلي)	358
عدد جلسات الارشاد المهني للباحثين عن عمل (فردي/ جماعي)	1,776
عدد الجلسات الارشادية في الفروع الانتاجية	311
عدد المشتغلين من خلال اقسام ومديريات التشغيل	14,145
عدد المشتغلين من خلال مكاتب التشغيل الخاصة	1,409
عدد المقابلات الوظيفية	1,330
عدد الشركات التي تم زيارتها	4,744
عدد شهادات الخبرة المصادق عليها	10,626

❖ **الارشاد والتوجيه**

- الفعاليات والملتقيات المهنية :ملتقى العقبة للإرشاد المهني والوظيفي الأول :تنفيذ "ملتقى الإرشاد المهني والوظيفي الأول في محافظة العقبة"، والذي أقيم في الجامعة الأردنية (فرع العقبة) بالتعاون

مع مشروع "التشغيل في الأردن 2030"؛ بهدف توعية الطلبة والباحثين عن عمل بالمسارات المهنية المطلوبة وتعزيز فرص تشغيلهم .

- التعاون الدولي وتبادل الخبرات: الجولات الدراسية الإقليمية :المشاركة في جولة دراسية استطلاعية إلى جمهورية مصر العربية بالتعاون مع المركز الأردني الألماني لتسهيل حركة العمالة، وذلك للاطلاع على النماذج الناجحة في إدارة حركية العمالة وتطوير أدوات الإرشاد المهني بما يتوافق مع الأهداف الوطنية.
- الإرشاد المهني (الرقمي والميداني) :منظومة الإرشاد من خلال تنفيذ جلسات إرشاد مهني متخصصة بالتعاون مع "المركز الأردني الألماني لتسهيل حركة العمالة"، بالإضافة إلى الجاهزية الميداني من خلال تنفيذ زيارات ميدانية لـ (4)مديريات وأقسام تشغيل لإجراء مسح شامل للاحتياجات اللوجستية والفنية، تمهيداً لإطلاق جلسات الإرشاد المهني المتخصصة في حركة العمالة داخل تلك المديريات.
- بناء قدرات الكوادر والاعتماد المهني: من خلال تأهيل وتدريب المرشدين : تدريب المرشدين المهنيين في الميدان على قانون الهجرة الألماني بالتعاون مع المركز الأردني الألماني لتسهيل حركة العمالة وجامعة الحسين التقنية، لضمان تقديم معلومات حول متطلبات العمل في الخارج.
- الاعتماد المهني المتخصص : إلحاق (8) مرشدين مهنيين ببرنامج تدريبي مكثف، أسفر عن حصولهم على مسمى "مرشد مهني وظيفي "ورخصة مزاولة مهنة معتمدة، بالشراكة بين جامعة الحسين التقنية (HTU) والمركز الأردني الألماني.
- التطوير المعياري والحوكمة من خلال إعداد المعايير المهنية : المشاركة في صياغة وإعداد معيار مهني متخصص بحركة العمالة، ليكون إطاراً مرجعياً يضمن جودة واستدامة العمل.

الفروع الإنتاجية

إمتثالاً للتوجيهات الملكية السامية بإعداد وتنفيذ الخطط والمشاريع اللازمة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة وفي إطار الدور المناط بوزارة العمل، تنفذ الوزارة عدداً من المشاريع والبرامج للتشغيل ومن أهمها إنشاء الفروع / الوحدات الانتاجية والتي تهدف الى تشجيع دخول المرأة الى سوق العمل وكذلك توفر فرص عمل للذكور في المناطق ذات المعدلات المرتفعة للفقر والبطالة من خلال توقيع اتفاقيات مع المستثمرين لإقامة فروع أو وحدات انتاجية لمختلف القطاعات الصناعية بدعم من وزارة العمل ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، والديوان الملكي الهاشمي،وكان من أبرز إنجازات الفروع الإنتاجية ما يلي:

❖ **الاتفاقيات التي تم توقيعها للفروع والوحدات الإنتاجية:**

تم توقيع (1) اتفاقيات إنشاء وتشغيل ، تهدف إلى توفير (150) فرصة .

❖ **أعداد المشتغلين للعام 2025 في الفروع والوحدات الإنتاجية القائمة:**

- تم تعيين (3139) عامل / عاملة في الفروع والوحدات الإنتاجية (القديمة والحديثة)، وتشغيل (310) عاملا وعاملة بالفروع الإنتاجية التي تم تشغيلها خلال عام 2025 فقط.
- عدد المشتغلين التراكمي في الفروع والوحدات الإنتاجية عام 2025 (9523) من العدد المستهدف (11711)، حيث بلغ عدد الإناث (8622) و(901) من الذكور.
- عدد الحضانات التراكمي في الفروع والوحدات الإنتاجية (11) حضانة، بالإضافة إلى (11) فروع/ وحدات إنتاجية تقوم بصرف بدل للحضانة.
- عدد المشتغلين (ذوي الإعاقة) في الفروع الإنتاجية (335).
- عدد الفروع والوحدات الإنتاجية قيد الإنشاء خلال عام 2025 (4) فروع إنتاجية.
- عدد جلسات الإرشاد المهني في الفروع والوحدات الإنتاجية (73) جلسة.
- عدد الزيارات الميدانية التي تم تنفيذها للفروع والوحدات الإنتاجية (270) زيارة.
- تنفيذ (7) يوم وظيفي لكافة الفروع الإنتاجية لاستكمال الطاقة الاستيعابية للفروع والوحدات الإنتاجية.

البرنامج الوطني للتشغيل

يعتبر البرنامج الوطني للتشـــغيل أحد أولويات رؤية التحديث الإقتصـــادي للإعوام 2022 ولغاية 2028، والذي يهدف الى الوصـول لتشـغيل 89.000 ألف أردني وأردنية ضـمن الفئة العمرية (18-45) سنة. كما ويشمل البرنامج جميع محافظات المملكة وجميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

ويهدف البرنامج الى تمكين القطاع الخاص في العديد من المؤسـسـات من خلال المسـاهمة بدعم 145 دينار من أجور العاملين، إضـافة إلى (10) دنانير بدل مواصـلات للذكور و الإناث و ومبلغ (12) دينار شـهرياً عن كل عامل (ذكور وإناث) جزء من نسـبة تحمل العامل للاشـتراكات الشـهرية في الضـمان الاجتماعي وفق أحكام قانون الضـمان الاجتماعي ومبلغ (15) خمسـة عشـرة دينار شـهرياً للإناث تحفيزاً للعمل ومشـاركة المرأة اقتصـادياً ، ولمدة 6 أشـهر من تاريخ إبرام العقد، على أن تكون مدة عقد العمل 12 شـهر بين صـاحب العمل والعامل في كافة القطاعات. كما ويوفر البرنامج خدمات التدريب في مواقع العمل ، و إلزامية تدريب المهارات الحياتية والسـلامة والصـحة المهنية بواقع (50 سـاعة تدريبية) بدعم مبلغ (20) دينار تصرف لمرة واحدة عند النجاح بالإختبار.

جدول رقم (16) ملخص إنجازات البرنامج الوطني للتشغيل – تراكمي

النشاط	المجموع
إجمالي عدد الباحثين عن عمل المسجلين على المنصة	445,760
عدد الشركات التي تقدمت بطلب تسجيل على البرنامج الوطني للتشغيل	3,588
إجمالي عدد المشتغلين	61,351
عدد المنشآت المستفيدة من الدعم	1,826
عدد المشتغلين من منتفعي صندوق المعونة الوطنية	7,040
عدد المشتغيلين الملتحقين بالبرنامج التدريبي الالزامي	11,348

جدول رقم (17) ملخص إنجازات البرنامج الوطني للتشغيل – 2025

النشاط	المجموع
إجمالي عدد المشتغلين	15,540
عدد المنشآت المستفيدة من الدعم	399
عدد المشتغلين من منتفعي صندوق المعونة الوطنية	1,915
عدد المشتغيلين الملتحقين بالبرنامج التدريبي الالزامي	9,570
عدد المكالمات الوارده (استفسارات، شكاوي،اقتراحات) على هاتف البرنامج (إضافي)	2,421
عدد الزيارات المنفذه و / او ورش العمل التعريفية مع غرف الصناعه والتجاره / الجهات الرسمية ,والزيارات المتابعة الدورية	11
عدد ورشات العمل الخاصه بالباحثين عن عمل	12
عدد الاجتماعات المنفذه لمنشأت القطاع الخاص	41

رؤية تحديث القطاع العام

رؤية التحديث السياسي هي عملية شاملة تهدف إلى تطوير وتحديث الأنظمة السياسية في الدول، مع التركيز على ترشيد السلطة، وتطوير المؤسسات السياسية، وزيادة المشاركة الشعبية في العملية السياسية .

يبرز دور وزارة العمل في تنفيذ المراجعات التشريعية والتدابير الرامية إلى تحسين ترتيب الأردن في المؤشرات الدولية، وتطوير مؤشرات وطنية لرصد وتتبع المؤشرات الوطانية المختلفة، بما يحقق الشمولية والمساواة في سوق العمل بما يتماشى مع الأهداف الشاملة لرؤية التحديث الاقتصادي.

وقد جاء دور الوزارة في المحور التشريعي من خلال تطوير التشريعات المتعلقة بسوق العمل بما يحفظ حقوق العمال وأصحاب العمل، وكانت أهم إنجازات الوزارة في مجال التشريعات ما يلي :

شكل رقم (13): رؤية التحديث السياسي

محور التشريعات

الشؤون القانونية

لغايات تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للوزارة ورؤيتها ورسالتها وقيمها الجوهرية تقوم مديرية الشؤون القانونية بتطوير التشريعات ذات العلاقة وتعديلها حسب مقتضيات ومتطلبات سوق العمل وبما يتوافق مع معايير العمل الدولية والعربية ويوفر بيئة عمل لائقة ويسهم في الحد من البطالة، وكذلك تقديم الرأي والاستشارات القانونية فيما يتعلق بعمل الوزارة، والمشاركة في إجراء الدراسات القانونية والبحوث اللازمة بهذا الخصوص، والمصادقة على الانظمة الداخلية لمؤسسات القطاع الخاص، والمشاركة في صياغة ومراجعة مشروعات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والعقود التي تكون الوزارة طرفا فيها، ومتابعة القضايا المرفوعة من أو على الوزارة لدى القضاء، والمشاركة في اعداد التقارير المطلوبة من الاردن بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ومعايير العمل.

وكانت إنجازات المديرية على النحو التالي:-

- **دراسة مشروعات القوانين والانظمة والتعليمات والقرارات ذات الصلة بعمل الوزارة وبالتنسيق مع المديريات والوحدات الادارية المعنية داخل الوزارة والجهات المستهدفة خارجها وإعدادها بصيغتها القانونية النهائية.**
  - عقد (57) لقاء للتشاور مع المختصين في الوزارة لتحسين جودة التشريعات.
  - صياغة (20) من التشريعات المختلفة وارسالها الى الجهات المختصة لاقرارها.
  - نشر (3) من التشريعات المقترحة على الموقع الالكتروني.
  - اعداد (5) من التشريعات التي تدخل ضمن اختصاص الجهات الرسمية والمشاركة فيها والتي ترتبط بعمل الوزارة.
- **المساهمة في إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لعمل الوزارة في مختلف الميادين القانونية والتشريعية ورفع التوصيات بشأنها.**
  - إعداد (11) من الدراسات التي تمت المشاركة فيها والممارسات الدولية التي تم الرجوع لها.
  - دراسة ومراجعة (17) من الادلة والاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بعمل الوزارة.
- **المشاركة في اعداد التقارير المطلوبة من الاردن بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ومعايير العمل.**
  - إعداد (17) تقرير على الاتفاقيات العربية والدولية المصاق عليها وغير المصادق عليها والرد على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين.

- دراسة (8) من الاتفاقيات الدولية والعربية الغير مصادق عليها واعداد التوصيات القانونية حولها.
- إعداد (16) تقرير حول حالة حقوق الانسان في المملكة والمشاركة في اعداد التقارير التي تقدمها المملكة الى مجلس حقوق الانسان حول المعاهدات المصادق عليها.

❖ **المشاركة في تنفيذ الفعاليات والنشاطات للتعريف بتشريعات العمل بالتعاون مع اطراف الانتاج والجهات المعنية الاخرى وتقديم الاستشارات القانونية للجهات الرسمية وغير الرسمية**

- تقديم (15) محاضرات في مجال قانون العمل والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.
- بيان الرأي القانوني بخصوص (335) من الاستشارات القانونية المتخصصة.

❖ **مراجعة وتدقيق النواحي القانونية في الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والعقود التي تكون الوزارة طرفا فيها، لضمان اتساقها مع القوانين والانظمة والتعليمات.**

- دراسة (33) مشروع مذكرات التفاهم واتفاقيات وعقد.

❖ **متابعة الدعاوى التي تقام من / ضد الوزارة أمام الجهات القضائية والادارية.**

- الرد على (39) من القضايا المقامة من قبل الوزارة أو المرفوعة على الوزارة.
- توجيه (1) انذار عدلي والقضايا لوكيل ادارة قضايا الدولة.
- تسييل (17) كفالة للمكاتب الخاصة باستقدام واستخدام العاملين في المنازل من غير الاردنيين ومكاتب التشغيل الخاصة .

❖ **دراسة الانظمة الداخلية لتنظيم العمل الخاصة بمؤسسات القطاع الخاص والمصادقة عليها بموجب احكام المادة (55) من قانون العمل ودراسة أنظمة صناديق الادخار والمصادقة عليها بموجب احكام المادة (33) من قانون العمل.**

- المصادقة على (846) نظام داخلي وصندوق ادخار لمؤسسات القطاع الخاص.
- الموافقة على (465) طلب تعديل للانظمة الداخلية وصناديق الادخار المصادق عليها.

❖ **دراسة ومراجعة التشريعات ذات العلاقة بعمل الوزارة واقتراح التعديلات اللازمة لتطويرها ومتابعه الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة لاصدارها ونفاذها.**

- نظام رقم (31) لسنة 2025– نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين.
- نظام رقم (9) لسنة 2025 – نظام معدل لنظام عمال الزراعة

- مشروع نظام (67) لسنة 2025 صندوق دعم أنشطة التعليم والتدريب المهني والتقني وتطوير المهارات
- نظام رقم (90) لسنة 2025– نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين.
- تعليمات معدلة لتعليمات شروط وإجراءات استخدام واستقدام العمال غير الأردنيين لسنة 2025.
- تعليمات الفحص الطبي الأولي والفحص الطبي الدوري للعمال في المؤسسات لسنة 2025.
- تعليمات معدلة لتعليمات المكاتب العاملة في استقدام العاملين غير الأردنيين في المنازل لسنة 2025
- تعليمات دعم أنشطة التعليم والتدريب المهني والتقني وتطوير المهارات لسنة 2025.

❖ **حل الدعاوى المقدمى إلى سلطة الأجور بنسبة (100%) من إجمالي الدعاوى المقدمة حيث تقوم سلطة الأجور بإستقبال دعاوى الأجور والمتمثلة بالنقص بالأجور أو تأخيرها أو الحسميات غير القانونية وكذلك النظر في دعاوي أجور ساعات العمل الإضافي.**

جدول رقم (18) ملخص إنجازات سلطة الأجور – 2025

المجموع	الدعاوى المسجلة	الدعاوى المفصولة	الدعاوى المستقبلة
	231	231	930